الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

طاهرت احلام

سويكمي شروق

تحت عنوان:

تنويع الصادرات الجزائرية من منظور اطار تحليل فضاء المنتج

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. شريط عابد	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
أ.د حواس أمين	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا و مقررا**
د. عقبي لخضر	**أستاذ محاضر "أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

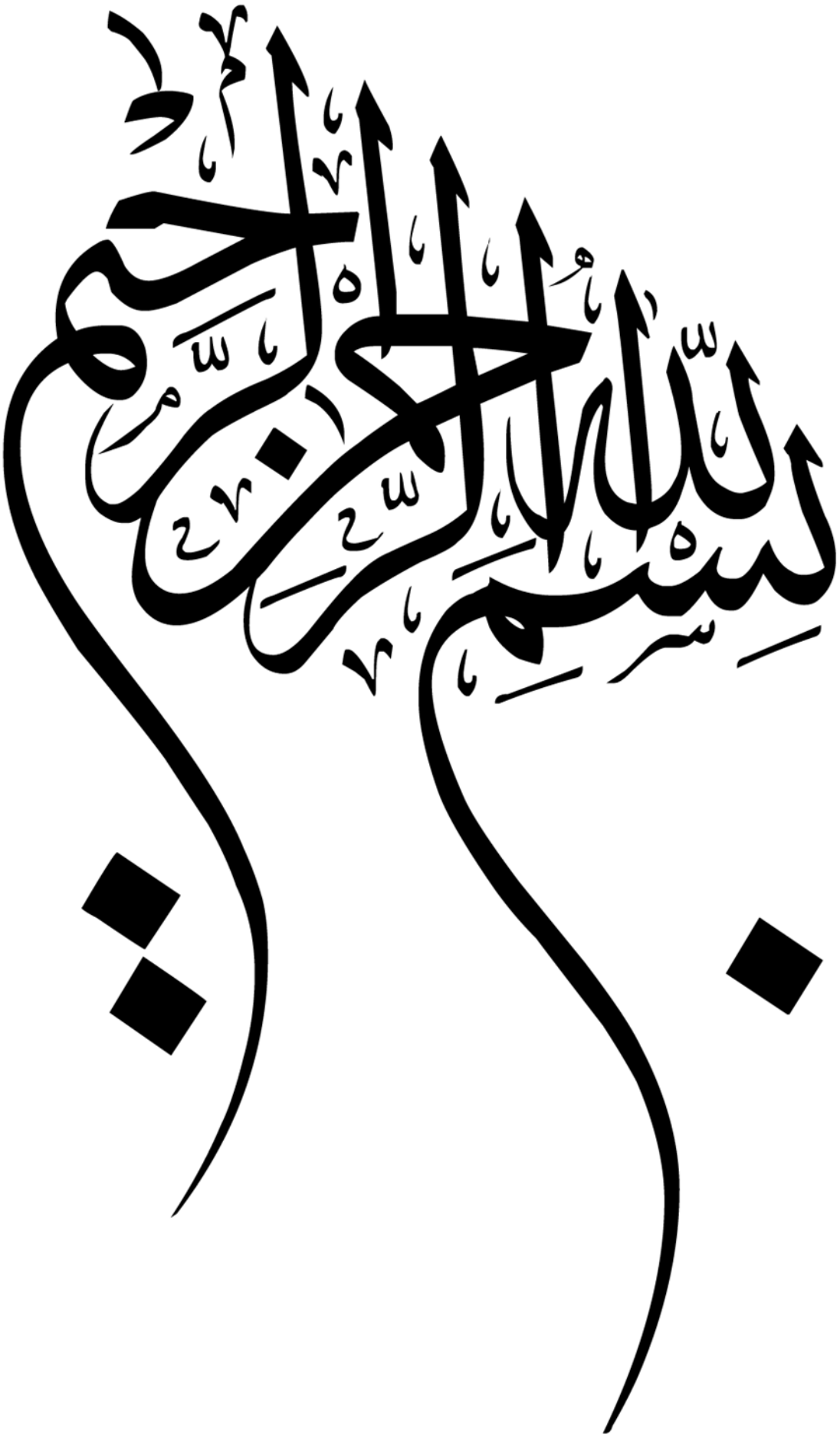
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله عزّ و جل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي ،و الذي ألهمنا الصبر و العزيمة فالحمد لله

حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف "**حواس أمين** " على كل ما قدمه لنا من توجيهات و

معلومات قيّمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا

كما لا ننسى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة، و كل من ساهم من قريب أو من بعيد لرفع

معنوياتنا و تقديم يد المساعدة لإعداد هذه المذكرة، نسال الله أن يجزيهم عنا خير جزاء.

الإهـــــداء

الحمد لله والصلاة و السلام على اشرف المرسلين اما بعد:

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.

وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير، بفضل الله عز وجل والأبوين والأهل والأصدقاء والأساتذة الافاضل.

و في الاخير الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تجارة دولية دفعة 2023 الذين رافقونا في مسيرتنا الدراسية.

طاهرت احلام **سويكمي شروق**

الفهرس

شكر وتقدير.....

الاهـــداء.....

الفهرس.....

قائمة الجداول:.....

قائمة الاشكال:.....

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: تنويع الصادرات في إطار فضاء المنتج

مقدمة الفصل..... 7

المبحث الأول: تنويع الصادرات 8

المطلب الأول: تعريف تنويع الصادرات وأنماطه..... 8

المطلب الثاني: مؤشرات تنويع الصادرات وآلياته..... 9

المطلب الثالث: أهداف تنويع الصادرات 13

المبحث الثاني: التعقيد الاقتصادي..... 14

المطلب الأول: تعريف التعقيد الاقتصادي 14

المطلب الثاني: مؤشر التعقيد الاقتصادي..... 15

المطلب الثالث: أهمية التعقيد الاقتصادي..... 16

المبحث الثالث: فضاء المنتج..... 17

المطلب الأول: تعريف فضاء المنتج 17

المطلب الثاني: تحليل فضاء المنتج..... 17

خاتمة الفصل:..... 22

الفصل الثاني: فضاء المنتج لصادرات الجزائر

مقدمة الفصل..... 24

المبحث الأول: أداء الصادرات الجزائرية 25

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات (2000-2020) 25
المطلب الثاني: هيكل الصادرات (2000-2020) 27
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات (2000-2020) 30
المبحث الثاني: تنويع الصادرات الجزائرية..... 33
المطلب الأول: مؤشر تركز وتنويع الصادرات 33
المطلب الثاني: مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل التغطية 39
المطلب الثالث: مؤشر التحويل الهيكلي والميزة النسبية الظاهرة 41
المبحث الثالث: تعقيد سلة الصادرات الجزائرية 44
المطلب الأول: مؤشر التعقيد الاقتصادي..... 44
المطلب الثاني: فضاء المنتج 45
المطلب الثالث: إمكانيات محتملة لتنويع الصادرات 46
خاتمة الفصل..... 50
الخاتمة العامة..... 51
قائمة المصادر والمراجع..... 54
ملخص الدراسة:..... 60

قائمة الجداول:

الجدول رقم (2.1): تطور صادرات المحروقات وخارجها في الجزائر خلال الفترة 2000-2020..... 25

الجدول رقم (2.2): تطوير التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 28

الجدول رقم (2.3): التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2000-2020) 30

الوحدة: مليون دولار 30

الجدول رقم (2.4): مؤشر تنويع الصادرات للفترة (2000–2018) 33

الجدول رقم (2.5): مؤشر تنويع الواردات للفترة (2000–2018) 36

الوحدة: مليون دولار أمريكي 36

الجدول رقم (2.6). تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة 2000-2013 38

الجدول رقم (2.7): تطور قيمة مؤشر الانفتاح التجاري..... 39

الجدول رقم (2.8): تطوير قيمة معدل التغطية..... 41

الجدول رقم (2.10): تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي للجزائر في الفترة 2000-2018 45

قائمة الاشكال:

الشكل (1.1). العلاقة بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ودخل الفرد..... 16

الشكل (1.2): فضاء المنتج..... 19

الشكل رقم(2.1): تطور مؤشر التحول الهيكلي 2000-2017..... 42

الشكل رقم (2.9): السلع ذات ميزة نسبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2013..... 43

الشكل رقم (2.2): فضاء المنتج الجزائري لسنة 2018..... 46

المقدمة العامة

يعد قطاع الصادرات الركيزة الأساسية لاقتصاد كل بلد، حيث أن مسالة تنويع الصادرات من المسائل التي تبحث فيها جميع الدول خاصة الدول التي تتركز صادراتها على المواد النفطية، فاعتمادها على هذا المورد يجعلها تتأثر بشكل سريع بأي متغيرات عالمية على أسعار هذا المنتج الذي تقوم عليه صادراتها، لذلك يجب على البلد ألا يتركز على منتوج واحد وينوع في صادراته. عادة ما يؤدي تنويع صادراتها إلى إحداث تغير هيكلي حيث تنتقل البلدان من إنتاج سلعة واحدة والاعتماد عليها. يعمل تنويع الصادرات على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو، ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية و هو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء وتطوير و صلاح الهيكل الاقتصادي للدولة ويساعد على عدم الاستقرار أو الأثر السلبي لمعدلات التبادل التجاري. وبذلك فان الصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي.

و نظرا لوجود العديد من العوامل التي يصعب حصرها و التي تؤثر على التقارب بين المنتجات المختلفات و التشابه في معرفتها الإنتاجية لكن لابد من إيجاد طريقة مبسطة تعمل على قياس هذا التشابه. ولهذا السبب قامت نظرية فضاء المنتجات بدراسة جميع المنتجات المصدرة من جميع دول العالم وذلك لمعرفة احتمالية تصدير منتج معين إذا كانت الدولة تصدر منتج آخ. وبدراسة العلاقة بين كل زوج من المنتجات على حدا تمكنت نظرية فضاء المنتجات من إعطاء صورة عن التشابه في المعرفة الإنتاجية بين المنتجات المختلفة عن طريق بناء شبكة تربط بين المنتجات التي تملك احتمالية عالية لتصدير أحدها إذا كانت الدولة تصدر المنتجات الأخرى المرتبطة به وبالنظر إلى فضاء المنتجات الخاص بكل دولة فانه يمكن معرفة المنتجات التي تصدرها هذه الدولة من بين جميع منتجات العالم الممثلة فضاء المنتجات.

الجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الإصلاحات، لذا كان لا بد لها أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات وفقا للإمكانيات التي تتوفر عليها، ووضع استراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز إنتاجي قوي و الاستثمار في القطاعات الواعدة، فقد اعتمدت الجزائر استراتيجية تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما، سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات و التي تتمثل نسبة كبيرة منها في المحروقات، حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج السلعي و إنما في الطلب على السلع المستوردة حيث أن التركيز على تصدير المنتجات الأولية يعني بشكل واضح تقلب

الإيرادات من الصادرات و الناتج عن تقلب أسعار هذه المنتجات و بالتالي عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي حتم على الجزائر إتباع سياسات و استراتيجيات تهدف إلى تنمية و تطوير تشكيلة صادراتها من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة .

إشكالية الدراسة:

قمنا بدراسة واقع تنويع الصادرات في ظل فضاء المنتج، كما يعتبر التنويع في هذا المجال من ضمانات النمو الاقتصادي المستدام وتطوير الصادرات الجزائرية بسبب اهميتها في التنويع الاقتصادي. وعليه جاءت هذه الدراسة لتطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع تنويع الصادرات الجزائرية بدلالة إطار فضاء المنتجات خلال الفترة 2000-2019؟**

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

- ما هي الوصفة التي يقدمها تحليل فضاء المنتجات لتنويع الصادرات في بلد ما؟
- ما هو واقع عملية تنويع الصادرات في الجزائر وفق تحليل فضاء المنتج؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية، نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في تحديد معالم الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

- من خلال إطار فضاء المنتج يوصي تحليله أن تعمل البلدان على تنويع منتجاتها المصدرة بناءا على هيكل الإنتاج الحالي وعوامل الإنتاج المتاح.
- بناءا على هيكل الصادرات الحالي المعتمد على الصادرات النفطية فأننا نتوقع أن يشير تحليل فضاء المنتج إلى أنشطة التصدير المحتملة والتي تتوافق مع الهيكل الحالي (تكرير البترول، الصناعة الكيماوية، الأسمدة...).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتركز على فضاء المنتج في تنويع صادراتها وأهم المؤشرات التي ساعدت هيكل الصادرات الجزائرية في تحليل فضاء المنتج

أهداف الدراسة:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، من أهمها ما يلي:

- إبراز أهمية تنويع الصادرات في البلدان
- تبيان أهمية فضاء المنتج كإطار تحليلي لمساعدة صناع القرار على تصميم سياسات تهدف إلى تنويع صادراتها.
- محاولة معرفة فرص التصدير المحتملة لمساعدة صناع القرار على تنويع هيكل صادرات الجزائر.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين مكاني وزماني:

الجانب المكاني: يتمثل في دراسة تنويع الصادرات في الجزائر المتمثلة في إحصائيات بنك الجزائر، والبنك العالمي.

الجانب الزماني : فترات زمنية مختلفة حسب الإطار التحليلي و توفير البيانات .

منهج البحث:

في هذه الدراسة قمنا باستخدام المنهج النظري حيث تطرقنا إلى استعراض الإطار النظري حول تنويع الصادرات ثم اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث وصفنا استراتيجيات تنويع الصادرات الجزائرية مع مختلف دول العالم من خلال تحليل إطار فضاء المنتج.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع، وفيما يلي الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

- دراسة الكوط مبارك، قرساس حياة و ميلودي مصطفى **(2021)** و بعنوان **الصادرات خارج المحروقات –الواقع و المأمول–دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 إلى 2020** .تهدف هذه

الدراسة إلى البحث في واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، باعتبار أن رفعها و تنويعها أصبح رهان الحكومات الجزائرية المتعاقبة خاصة بعد تذبذب أسعار المحروقات ،و باستعمال المنهج التحليلي توصلنا إلى أن الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة هامشية مقارنة مع صادرات المحروقات خلال فترة الدراسة ،كما أن سياسة تخفيض العملة و البرامج التنموية المتعاقبة لم تنجح في رفعها.

- دراسة بن موفق زروق **(2019)** بعنوان **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ضل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.** تأتي هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية و التنويع الاقتصادي و التي تتناسب مع إمكانية الدول النامية خاصة الجزائر ،كما تناولت هذه الدراسة تشخيص استراتيجيات الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، واستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد .
- دراسة فريدة لرقط **(2020)** بعنوان **محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات : دراسة حالة صادرات الجزائر** . قدمت هذه الدراسة نظرية التعقيد الاقتصادي بمفاهيم مهمة حول تأثير تنوع و تعقد الصادرات على تحسين مستوى دخل البلد و نموه مستقبلا ، استندت النظرية في تنبؤها بقدرة البلدان على تنويع و تعقيد صادراتها إلى الصادرات ذات الميزة النسبية الظاهرة .إن تطبيق مؤشرات النظرية على الاقتصاد الجزائري اظهر عدم امتلاكه لأي إمكانيات إنتاجية ،إضافة إلى ضعف قدراته على تنويع صادراته مستقبلا خاصة في المنتجات المعقدة.
- دراسة لحسن عقومة و مراد جنيدي ،(2020) بعنوان **قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019** .تهدف هذه الدراسة الى تبيان مدى اهمية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2010 -2019 معتمدين في ذلك على جمع و تحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية و الجداول و البيانات و قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات مثل: مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر معدل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات ، مؤشر التركز السلعي، مؤشر تنويع الصادرات.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة والإشكاليات الفرعية، ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى فصلين وكل فصل قسمناه إلى ثلاث مباحث تسبقهما مقدمة الفصل وتنتهي بخاتمة الفصل.

الفصل الأول: خصص هذا الفصل للجانب النظري باعتباره مدخلا ضروريا لفهم تنويع الصادرات من خلال إطار فضاء المنتج، على هذا الأساس: تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث مهمة: يتطرق المبحث الأول إلى المفاهيم العامة حول تنويع الصادرات، ثم يتناول المبحث الثاني مسالة التعقيد الاقتصادي، و في الأخير نستعرض فضاء المنتج.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي الذي سيتم من خلاله دراسة فضاء المنتج لصادرات الجزائر على هذا الأساس تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: حيث سنتناول في المبحث الأول أداء الصادرات الجزائرية بأخذ بيانات من بنك الجزائر 2023 والبنك العالمي 2023، ثم في المبحث الثاني سنستعرض تنويع الصادرات الجزائرية بدلالة بعض المؤشرات، وأخيرا يسلط المبحث الثالث الضوء على تعقيد سلة الصادرات بالتركيز على فضاء المنتج الجزائري.

الفصل الأول:

تنويع الصادرات في إطار فضاء المنتج

مقدمة الفصل

تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للتنمية الاقتصادية التي تعتبر مسالة هامة تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، ولهذا اتجهت اغلب الدول نحو التصدير قصد تحقيق تنمية اقتصادية وذلك لأن التصدير يؤدي إلى تحقيق وزيادة العملات الصعبة، ولهذا تسعى الدول لتطوير صادراتها والابتعاد على اعتماد الدولة على تصدير عدد قليل جدا من السلع من خلال تنويع الصادرات.

ومن أجل تطبيق استراتيجية تنويع الصادرات والحصول على نموذج فعال ومستدام يجب إتباع استراتيجيات تساعد على إيجاد قطاعات جديدة للتصدير في إطار فضاء المنتج، الذي له دور كبير على السياسة الاقتصادية من اجل ارتباط المنتجات المتداولة في الاقتصاد العالمي.

خصصنا هذا الفصل للجانب النظري للتعرف على أهمية التصدير وتنويعه باستخدام إطار فضاء المنتج. وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية: حيث تناول المبحث الأول تنويع الصادرات، في حين يبحث المبحث الثاني عن التعقيد الاقتصادي، إما فيما يخص المبحث الثالث فيتطرق إلى فضاء المنتج وتحليله.

المبحث الأول: تنويع الصادرات

يعد قطاع الصادرات المرآة الحقيقية لكل اقتصاد حيث أن تنويع اقتصاد ما يتوقف على مدى تنوع قطاع صادراتها بدرجة أساسية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، كما تزداد أهمية تنويع الصادرات للدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي وتوفير النقد الأجنبي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تعريف تنويع الصادرات وأنماطه

أولا: تعريف تنويع الصادرات

هناك مجموعة من التعاريف المختلفة الخاصة بتنويع الصادرات، إحداها أنها ذلك التغيير في تشكيلة المزيج السلعي لصادرات الدولة أو تشكيلة وجهتها، كما يعرف على انه توزيع وانتشار الإنتاج الوطني على العديد من القطاعات الموجهة للتصدير للعديد من الدول **(مقران 2011: 10؛ عبابه 2019:9)**.

ومن ثم يفهم تنويع الصادرات أنه توسيع للصادرات بسبب المنتجات الجديدة أو الأسواق الجديدة، وهو هامش واسع النطاق، ويتضمن أيضا تصدير منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة والمنتجات القديمة إلى أسواق جديدة **(Sivope 2012 :5 ؛ مزوزي وقويدري 2020 :304)**.

وهو يعبر أيضا عن التغيير في تركيبة قائمة منتجات التصدير الموجهة للبلدان المختلفة أو انتشار الإنتاج على العديد من القطاعات واستراتيجية تنويع الصادرات تعتبر انتقال من الصادرات التقليدية إلى الصادرات غير التقليدية من خلال توسيع قاعدة الصادرات. فتنويع الصادرات هي عملية التنويع في سلاسل الصادرات اي عدم الاعتماد على مورد للصادرات وهذا يقلل من عدم الاستقرار في عوائد التصدير **(Salmon2010: 8؛ حساني وموسى 2017: 189-190)**.

ثانيا: أنماط تنويع الصادرات:

يأخذ تنويع الصادرات أنماطا مختلفة وهي: التنويع الأفقي، التنويع العمودي والتنويع القطري.

- **التنويع الأفقي:**

ويكون في القطاع الواحد سواء الأولي، الثانوي أو الخدمي، بحيث يضمن تعديلات في تشكيلة صادرات القطاع من خلال إضافة منتجات جديدة في التركيبة الموجودة أصلا **(Salmon 2010: 4؛ عبابه 2019: 10-11)**.

- **التنويع العمودي:**

إذا كان هناك تحويل في صادرات المنتجات الأولية إلى قطاعات ثانوية وثالثية يحدث هنا تنويع عمودي أي يكون هناك تصنيع للمنتجات وإضافة عمليات على المواد الأولية و تصنيعها **(Dogruel and Mahmut 2001:17 ؛حساني وموسى 2017: 190)**.

- **التنويع القطري:**

يتضمن الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى التركيز على القطاعين الثانوي والخدمي، وذلك ما يعبر عن التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد. إن نجاح المداخل الثلاث لتنويع الصادرات يشترط مستوى معتبر من المهارات والاستثمارات، ومستوى مرموق من التكنولوجيا والكفاءات الإدارية والتسويقية، كما إن تحقيق نمو مستدام للصادرات يتطلب المواءمة بين التنويع العمودي والأفقي **(Salmon 2010: 4؛ عبابه 2019: 10-11)**.

المطلب الثاني: مؤشرات تنويع الصادرات وآلياته

أولا: مؤشرات تنويع الصادرات:

يقاس تنويع الصادرات بمؤشرات إحصائية عديدة نذكر منها:

- **مؤشر هرفندل –هيرشمان Herfindahl-Hirshman:**

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير و مدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدام هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

(N) عدد النشاطات؛

(xi) قيمة المتغير في النشاط**(i)**؛

(X) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛ تتراوح قيمة معامل هرفندل–هيرشمان **Herfindahl-Hirshman** بين الصفر والواحد صحيح أي $(0 \leq H \leq 1)$: إذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، أما إذا كان مساويا للواحد، هذا يعني أن الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية **(الخطيب 2014: 9؛ مزوزي وقويدري 2020: 306)**.

- **مؤشر التركيز (Concentration coefficient):**

يستند هذا المؤشر إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة، أو توزيعها بشكل عادل او متساو بدل تركزها. هذا ويعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركز وابسطها، تم تطوير مؤشر جيني سنة 1912، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورنز. على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورنز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى **(الخطيب 2014: 212؛ مزوزي وقويدري 2020: 306)**.

ويأخذ الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k+1})}$$

حيث $\boldsymbol{X_k}$التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)؛$\boldsymbol{Y_k}$يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)؛**N** عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة). وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7؛ وعالية اذ تراوحت قيمة المعامل بين 0.5-0.7 ومتوسط إذا تراوحت بين0.35-0.5؛ وضعيفة إذا انخفضت عن 0.35**(الخطيب 2011 :212)**.

- **مؤشر Ogive:**

يقيس مؤشر**Ogive** انحرافات التوزيع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع. يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$\textbf{Ogive}=\sum_{n}^{N} \frac{\left(Xn-\frac{1}{N}\right)^{2}}{\frac{1}{N}}$$

حيث**N** هي العدد الإجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في الاعتبار، ومن المفترض أن يكون $\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{N}}$الحصة "المثالية" لعائدات التصدير لكل منتج، و**X** هي الحصة الفعلية للسلعة **n** من إجمالي الصادرات.

يتم تعريف "التنويع المثالي" على أنه توزيع متساو لحصص التصدير بين المنتجات (**X** تساوي $\frac{1}{N}$ لكل سلعة). يؤدي التوزيع غير المتساوي لأسهم التصدير إلى مقاييس عالية "**Ogive**". في هذا السياق تنويع الصادرات يعني توزيع أكثر توازنا لمنتجات التصدير(**11: 1991 Siegel ؛ مزوزي وقويدري 2020 :307-308**).

- **مؤشر المتوسط المرجح الإجمالي:**

وهو مؤشر يعكس المتوسط المرجح الإجمالي للناتج المحلي للفرد الواحد من منطقة التصدير (**Hausmann 2005**) ويسمى **EXPY** وقبل تبيين صيغته كالتالي يجب حساب القيمة **PRODY** أولا:

$$\textbf{Prodi}=\sum_j \frac{Xjit/Xjt}{\sum_j Xjit/xjt} Yit$$

حيث Xjit ⁄Xjt هي حصة صادرات الصناعة (i) في المنطقة (j) في عام (t)، و**yi** هو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (**j**) في سنة (**t**). ويتم حساب**EXPY** كما يلي(**Marianne et Nuede 2008 :10؛ حساني وموسى 2017 :191**):

$$\textbf{EXPY}=\sum_i \left(\frac{Xijt}{Xjt}\right) PRODY$$

- **مؤشر التعقيد الاقتصادي:**

يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات التي يصنعها الاقتصاد ويتحكم في احتمالية قيام المنتجين الآخرين بنفس المنتج، أما البلدان التي تنتج سلع أو خدمات غير مصنفة في مكان آخر فتتلقى درجات تعقيد أعلى من البلدان التي تصنع منتجاتها على واسع. فمثلا، ألمانيا واليابان لديها درجات عالية، لأنها تصنع مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن لعدد قليل جدا من البلدان أن تنتجها (مثل مؤشرات صندوق النقد الدولي).

يعتمد مؤشر التعقيد الاقتصادي على بيانات التجارة الدولية، وهي تقوم على افتراض إن البلدان ستصدر معظم المنتجات عالية الجودة وبالتالي فان البيانات التجارية ستعكس الإنتاج الكلي في الاقتصاد (**Finance 2016 :11؛ مزوزي وقويدري2020:308**).

وسوف نتعرف أكثر على هذا المؤشر من خلال المبحث الثاني.

ثانيا: آليات تنويع الصادرات:

تعمل العديد من البلدان خصوصا الغنية بالموارد الطبيعية على تبني استراتيجية فعالة بهدف تنويع هيكل صادراتها. وللقيام بذلك، تبنت مجموعة متنوعة من البرامج والآليات لتحقيق هذا المسعى لعل أهمها:

1- الإجراءات القانونية والتنظيمية:

إن أهم ما كانت تصبو إليه أي دولة من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات هي تنويع صادراتها، وعليه يتم وضع إطار قانوني يعمل على تنظيم قطاع التصدير خارج المحروقات، وذلك من خلال تقديم تسهيلات وتحفيزات مالية وجبائيه وجمركية **(عبابه وبن موسى2019 :32)**.

2- الإجراءات المالية:

وضع قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية من طرف البنك المركزي، لاسيّما عمليات التصدير وموازاة مع ذلك عملية الحكومة على وضع قواعد لتشجيع التصدير **(رملي وعدوكة 2015:56؛ عبابه وبن موسى2019 :32)**.

3- الإجراءات الجبائية:

لقد شهدت العديد من البلدان عدّة إصلاحات كان من بينها الإصلاح الجبائي والضريبي، حيث تدخل إجراءات هذه الإصلاحات ضمن الآليات والتدابير التي انتهجتها من اجل تنويع وترقية صادراتها، حيث جاء هذا الإصلاح كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت الأنظمة الضريبية التي سبقته. تهدف هذه الإجراءات في مجملها إلى احترام التوازن الجبائي والحرص على تحقيق المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين في فرض الجباية من جهة، وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات الجبائية للنشاطات ذات الأولوية، مع استعمال الوسيلة الجبائية من اجل توجه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة والحساسة والتي من بينها قطاع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من اجل أن تكون الصادرات أكثر منافسة من حيث الأسعار في الأسواق الخارجية. ولعل من أبرز هذه التحفيزات تلك الإعفاءات الواردة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة و المتمثلة في الضريبة على رقم الأعمال والضرائب المباشرة **(قاسمي 2014:65؛ عبابه وبن موسى2019 :33-34)**.

4- الإجراءات الجمركية:

تعمل الجمارك إلى جانب مختلف الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية على تقديم تسهيلات مختلفة للمصدرين والمساهمة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية للمنتجات الوطنية الموجهة للتصدير في إطار حوافز جمركية والتي تتمثل في:

الإعفاءات عن دفع الحقوق الجمركية، تسهيلات في المراقبة الجمركية والاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية **(عبابه وبن موسى2019 :35-36)**.

5- الدعم المؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات:

تدعم البلدان البنية المؤسساتية للقطاع التصديري، وذلك في سبيل تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين وضعية التجارة الخارجية، حيث تعمل على استحداث هيئات تعمل على توفير الدعم للقطاعات الناشطة في القطاع التصديري.

6- مجال التمويل والتسويق:

في إطار عملية التصدير يمكن للمتعامل الاقتصادي الحصول على مساعدات مالية، وهذا من عدة مصادر. وفي إطار التحفيزات المقدمة للمصدرين من اجل السير الحسن في مختلف مراحل التصدير كدراسة الأسواق الخارجية والمشاركة في المعارض المحلية والدولية وتقديم المعلومات التنظيمية والتشريعية المختلفة التي يحتاجها المصدرون.

المطلب الثالث: أهداف تنويع الصادرات

إن تمركز الصادرات في بعض من السلع الأولية فقط له مخاطر حقيقية في البعدين السياسي والاقتصادي، ومن هنا يتبين فعلا الدور المهم لتنويع الصادرات، وهذا من اجل احتوائه لهذه المخاطر ومثال على ذلك الحد من الآثار غير المرغوبة في عدم استقرار الإيرادات من العملة الصعبة، و من أهم الأهداف التي يمكن ترقبها من تنويع الصادرات يمكن ذكرها على النحو التالي **(Samen 2010 :6-7؛ بلقاسم و حدة 2021 :86)**:

- تجنب الآثار السلبية على مستوى الطلب، وذلك إن الأثر المزدوج لتدني الكفاءة ومستوى التكنولوجيا المستعملة في نشاط إنتاج المواد الأولية، وعلاقة هذا بالتكامل الخلفي والأمامي مع باقي قطاعات الاقتصاد، وهذا ما يؤدي فعلا إلى التراجع في مستوى النمو الاقتصادي؛
- تقليل مخاطر التبعية لوجهات جغرافية محدودة، وكذلك توسيع نطاق فرص التصدير، وأيضا تعزيز روابط التكامل الخلفي والأمامي في إطار الخدمات والمداخلات المحلية؛
- تجنب الآثار الغير مرغوبة على مستوى الطلب العالمي على المواد الأولية، كون هذا الأخير ذو مرونة ضعيفة تجاه أسعار المواد الأولية، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تراجع عائدات الصادرات من تلك المواد **(بلقاسم وحدة2021 :86)**.

المبحث الثاني: التعقيد الاقتصادي

إن التطور السريع لاقتصاد البلدان جاء نتيجة عوامل متجددة أهمها تحرير التجارة الخارجية والعولمة فأصبحت بلدان العالم تحاول جاهدة لتتسابق نحو دخول الأسواق العالمية وتنويع إنتاجها الموجه الى التصدير لتحقيق هدف النمو الاقتصادي وتعزيز مداخيلها. يعد مؤشر التعقيد الاقتصادي بداية تغير نظرة البلدان إلى اقتصاداتها وتكمن أهميته في تسهيل تقييم سياساتها الاقتصادية خاصة على مستوى التجارة الدولية . في حين إن ندرة هذه الصادرات في السوق العالمية تعبر عن درجة تعقيد الصادرات، فالمنتجات النادرة هي التي يصعب إنتاجها أو التي تعتمد على موارد طبيعية معينة لا تتوفر بسهولة. وبالتالي فكلما ازداد تنوع الصادرات وندرتها، ازداد تعقيد اقتصاد الدولة.

المطلب الأول: تعريف التعقيد الاقتصادي

التعقيد الاقتصادي هو محور تركيز جديد للبحث الذي يعتمد بشكل جذري على منهجية جديدة وبأنه عملية تطورية للنظم البيئية المجزأة من التقنيات الصناعية والمالية وكذلك البنى التحتية المرتبطة بشكل شامل **(مسيليتي و بن زيدان 2019 :1224 ; 01 : Pietronero and MasudCader 2017) .**

يرتبط تعقيد الاقتصاد بتعدد المعارف الواردة فيه، لذلك يمكن التعبير عن هذا التعقيد الاقتصادي في مكونات الكفاءة الإنتاجية للبلد ويعكس الهياكل الناشئة بحيث يمكنه الجمع بين المعرفة **.(Hausmann 2011: 18)**

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التعقيد الاقتصادي و نظرية التعقيد الاقتصادي تعتمدان على القطاع الصناعي و المعرفة الإنتاجية لكل دولة، لذلك تم استنتاج العوامل الرئيسية المؤثرة في التعقيد الاقتصادي للدولة **(Hausmann2017: 12)**:

- التنوع: الذي يوضح عدد المنتجات التي تنتجها الدولة، ويتم تمثيل كمية المعارف المختلفة الموجودة في الدولة بعدد المنتجات المختلفة التي تنتجها هذه الدولة.
- الوجود في كل مكان: والذي يشير إلى انتشار منتج معين بين دول العالم، بينما نحتاج المنتجات الأكثر تطورا إلى قدر أكبر من المعرفة الإنتاجية التي تحتاجها هذه المنتجات والتي يمكنها إنتاجها.

المطلب الثاني: مؤشر التعقيد الاقتصادي

مؤشر التعقيد الاقتصادي (**ECI**) هو مقياس المعرفة النسبية لاقتصاد دولة ما، ويقيس كثافة المعرفة للاقتصاد من خلال النظر في تنوع المنتجات التي تصدرها، كما أن مؤشر تعقيد المنتج (**PCI**) يقيس مدى انتشار المنتج من خلال النظر في كثافة المعرفة لدى المصدرين.

يمكن نمذجة مؤشر التعقيد الاقتصادي وكذا مؤشر تعقيد المنتج وهذا لاستعماله في التنبؤ بالنمو الاقتصادي مستقبلا، ويمكن أن يتوصل إلى معرفة التفاوت في الدخول لدول العالم أو الأقاليم (**Atlasof EconomicComplexity2011**).

تم صياغة مؤشر التعقيد الاقتصادي لأول مرة في جامعة هارفارد الأمريكية، ويعتمد قياس هذا المؤشر على عنصرين هامين هما التنوع والانتشار في صادرات البلد.

-حساب مؤشر التعقيد الاقتصادي:

لتقدير مؤشر التعقيد الاقتصادي (**ECI**)، وتعقيد اللياقة (**F**)، نحتاج ما يلي:

- تحديد مصفوفة الميزة النسبية التي نرمز عنها ب(R_{cp})والتي توضح لنا الصادرات المهمة التي تكسب فيها الدول ميزة نسبية في إنتاجها, حيث:

$$R_{cp}=\frac{x_{cp}}{E(x_{cp})} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$E(x)=\frac{\sum cX_{CP}\ \sum PX_{CP}}{\sum cpX_{cp}} \dots\dots\dots\dots (2)$$

($\sum cX_{cp}$) هي الصادرات المتوقعة من البلد **c** في المنتج **p**, وهذا ما يمثل وما حجم التصدير للبلد مقسوما على إجمالي صادرات البلد و السوق العالمية للمنتج؛

($\sum pX_{cp}$) وباستخدام الرقم القياسي النسبي (**Mcp**)،

- نحدد متغير التنويع الاقتصادي (**Kc**) في البلد المراد دراسته، وكذا متغير تواجد المنتوج ومدى انتشاره (**Kp**) حيث:

($K_{c=\sum M_{cp}}$)....(3)

ونأخذ بعين الاعتبار فقط المنتجات التي تتوفر على الميزة النسبية (**Rcp≥1**)

($K_{P=\sum M_{cpc}}$) ....(4)

يتطلب القياس الدقيق حساب متوسط انتشار المنتجات التي تصدرها، ومتوسط تنوع البلدان التي تصنع هذه المنتجات وما إلى ذلك، أما بالنسبة للمنتجات يتطلب حساب متوسط تنوع البلدان التي تصنعها ومتوسط انتشار المنتجات الأخرى التي تقدمها هذه الدول.

ويمكن التعبير عن هذا بالعلاقة التالية(**Albeaik et al.2017 :07**) :

$$ECI_c = \frac{1}{K_c} \sum_p M_{cp}\ PCI_p \ldots\ldots (5)$$

$$ECI_p = \frac{1}{K_P} \sum_P M_{CP}\ PCI_C \ldots\ldots (6)$$

بتعويض المعادلة **5** و**6** نجد دالة حساب مؤشر التعقيد الاقتصادي:

$$ECI_p = \sum_p \frac{M_{cp}}{K_p \times K_c} \sum_{c'} M_{c'p}\ ECI_{c'} \ldots\ldots (7)$$

المطلب الثالث: أهمية التعقيد الاقتصادي

يوضح الشكل(**1.1**) العلاقة بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ودخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 128دولة تمت دراستها بواسطة أطلس التعقيد الاقتصادي(**Hausmann 2011: 27**).

الشكل (1.1). العلاقة بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ودخل الفرد.

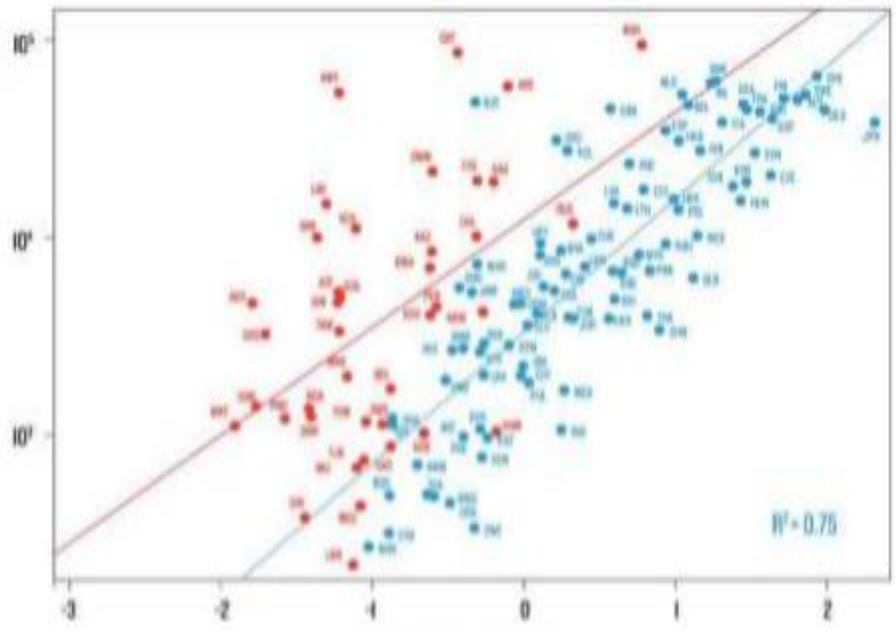

Source : Hausmann(2011 : 25).

من خلال دراسة التعقيد الاقتصادي لتأثير مؤشر التعقيد الاقتصادي على النمو المستقبلي التي قام بها باحثو مركز تطوير جامعة هارفارد، استخدموا النتائج التي توصلوا عليها لإظهار أن تنوع وتعقيد صادرات

الدولة أمرا محوريا في تحديد نموهم الاقتصادي المستقبلي، حيث قاموا بتطوير مؤشر النمو المستقبلي الذي يقيس نمو الاقتصاد المتوقع للسنوات العشر القادمة لجميع دول العالم.

باختصار، يمكن القول أن أهمية التعقيد الاقتصادي تكمن في حقيقة انه يساعد في تفسير الفروق في معدل دخل البلدان، وأكثر من انه يتوقع نموا اقتصاديا في المستقبل وبالتالي، ليس من السهل تحقيق التعقيد الاقتصادي، لكن الدولة القادرة على تحقيقه تميل الى جني مكاسب كبيرة.

المبحث الثالث: فضاء المنتج

لتنويع الصادرات يجب تحديد الهيكل الطبيعي الذي يوضح سبب خضوع بعض البلدان لنمو اقتصادي مطرد من خلال منهجية فضاء المنتجات التي هي عبارة عن شبكة تضفي الطابع الرسمي على فكرة الارتباط بين المنتجات المتداولة في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تعريف فضاء المنتج

هو عبارة عن خريطة توضح تشابه المنتجات المختلفة من حيث المعرفة الإنتاجية اللازمة لإنتاجها وتصديرها، ظهرت لأول مرة في 2007 (**Hidalgo et al 2007:317**).

لفضاء المنتج آثار كبيرة على السياسة الاقتصادية بحيث يساعد هيكلها في توضيح سبب خضوع بعض البلدان لنمو اقتصادي مطرد بينما يصبح البعض الأخر راكدا وغير قادر على التطور. تم تطوير المفهوم وتوسيعه من قبل مرصد التعقيد الاقتصادي، من خلال تصورات مؤشر التعقيد الاقتصادي **(ECI)** والتي تم تكثيفها في أطلس التعقيد الاقتصادي عن طريق الأدوات التحليلية التجديدية التي تم تطويرها. تمكنHausmann and Hidalgo وفريقهم من وضع توقعات للنمو الاقتصادي في المستقبل (**OEC-Books:2016**). توفر هذه الخريطة مسارات تسهل تجميع المعرفة الإنتاجية للوصول إلى منتجات جديدة تعتمد على المعرفة الإنتاجية السابقة، وذلك لتحديد مدى سهولة الوصول لإنتاج و تصدير هذه المنتجات(**The Observatory of Economic Complexity2010**).

المطلب الثاني: تحليل فضاء المنتج

يعتبر النمط الحالي للتجارة والتخصص مهما في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. فمن المرجح أن تتحرك البلدان على المدى القصير في إنتاج السلع التي تتطلب مهارات وتكنولوجيات وأصولا رأسمالية مماثلة لتلك التي تمتلك فيها ميزة تنافسية بالفعل. وهناك أدلة أنه ضمن المنتجات واسعة النطاق (مثل المنسوجات والملابس) هناك تنوع كبير جدا من حيث المحتوى التكنولوجي للمنتجات والعلامات التجاري

مما يعني أن السعر، هوامش الربح وآفاق الطلب تختلف بين المنتجات...هذا يوفر مجالا للبلد للارتقاء إلى فئات ذات قيمة أعلى ضمن قائمة واسعة من المنتجات.

في الواقع، إحدى الطرق البسيطة لتحديد أولويات التخطيط هو النظر في السلع التي يقوم الاقتصاد بتصديرها بنجاح في الوقت الحاضر والنظر ضمن فئات المنتجات حيث توجد خيارات لتصدير السلع ذات مستوى أعلى من التطور أو الإنتاجية. على سبيل المثال، ضمن فئة HS84 للمنسوجات والملابس تتراوح درجة PRODY (بأسعار عام 2006) من 5316 دولار أمريكي (الملابس الداخلية HS8464) إلى 11066 دولار أمريكي (الملابس المجهزة الأخرى HS82) وبالتالي سيكون هناك مجال واسع لتحسين الإنتاج في القطاعات من خلال التحول إلى منافذ ذات قيمة أعلى(UNIDO, 2013) .

نظرية فضاء المنتج هي تطبيق عملي لنظرية الشبكة Network Theory والتي تصور شبكة من المنتجات المتصلة مع بعضها البعض والتي تميل أن يتم تصديرها بشكل مشترك، ويعرض "فضاء المنتج" جميع المنتجات التي تم تصديرها وكيف هي متصلة مع بعضها البعض (الشكل (1.2)). من المهم أن نفهم ما هو فضاء المنتج، المعلومات التي توفرها وكيف ينبغي تفسيرها. في الواقع، تم إنشاء فضاء المنتج

باستخدام بيانات قطاعية غير مجمعة على مستوى المنتج في النسخة الأصلية التي نشرها Hidalgo et al.(2007)، ويتم استخدام تمثيل لبيانات نحو800 منتج (بالمعنى الدقيق للكلمة، فئات المنتجات) كما يستخدم الباحثون الصادرات (بدلا من الناتج) لأن مجموعة بياناتها أكثر شمولا. وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل التي يقرها الباحثون إلا أن هذا لا يفسد أو يعوض قوة التحليل.

يوضح الشكل (1.2) نسخة أحدث من فضاء المنتج باستخدام 1240منتجات (Hausmann et al.2011). تصور كل دائرة منتجا ما يتناسب حجمها مع حصتها في التجارة العالمية، ويتم تمثيل كل مجموعة منتجات بألوان مختلفة. يوضح الشكل أيضا مدى "قرب Close"المنتجات مع بعضها البعض، حيث تعكس فكرة "القرب Proximity" إذا ما يتم تصديرها بشكل مشترك أم لا. وبهذه الطريقة يمكن للمرء أن يحسب احتمال تصدير المنتج (A) بالنظر إلى أن البلد يصدر المنتج (B) (والعكس بالعكس): أي الاحتمالات الشرطية P (A/B) أو P (B/A).

وتكمن الفكرة وراء هذه الاحتمالات الشرطية أن المنتجات تتطلب قدرات لصنعها والتي تشمل جميع المعارف الضمنية اللازمة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة. إن التشابه بين القدرات المطلوبة لإنتاج منتجين يتم استنتاجها من خلال احتمالية التصدير المشترك (يفترض إذا كانت سلعتان تشتركان في عدد كبير من

القدرات، سيقوم البلد الذي يصدر سلعة واحدة بتصدير السلعة الأخرى أيضا والعكس بالعكس). وبالتالي، فإن المنتجات التي تشترك في قدرات قليلة هي أقل عرضة للتصدير المشترك وعليه ترتبط المنتجات بناءا على تشابه القدرات المطلوبة لإنتاجها. على سبيل المثال، الرابط بين القمصان والسراويل أقوى من الرابط الموجود بين القمصان وأجهزة iPads. فبالحقيقة، يكمن الأساس المنطقي في الفكرة القائلة إنه إذا احتاجت السلعتان إلى قدرات مماثلة، يجب على البلد أن يظهر احتمالية عالية لتصدير كلتا السلعتين بوجود ميزة نسبية. وبالتالي، تكون الحواجز التي تحول دون الدخول في منتجات جديدة أقل ملائمة للمنتجات التي تستخدم قدرات مماثلة. ومن ثم، يحدد مسار التنمية قدرته على مراكمة القدرات اللازمة لإنتاج سلة بضائع أكثر تنوعا وتعقيدا.

الشكل (1.2): فضاء المنتج

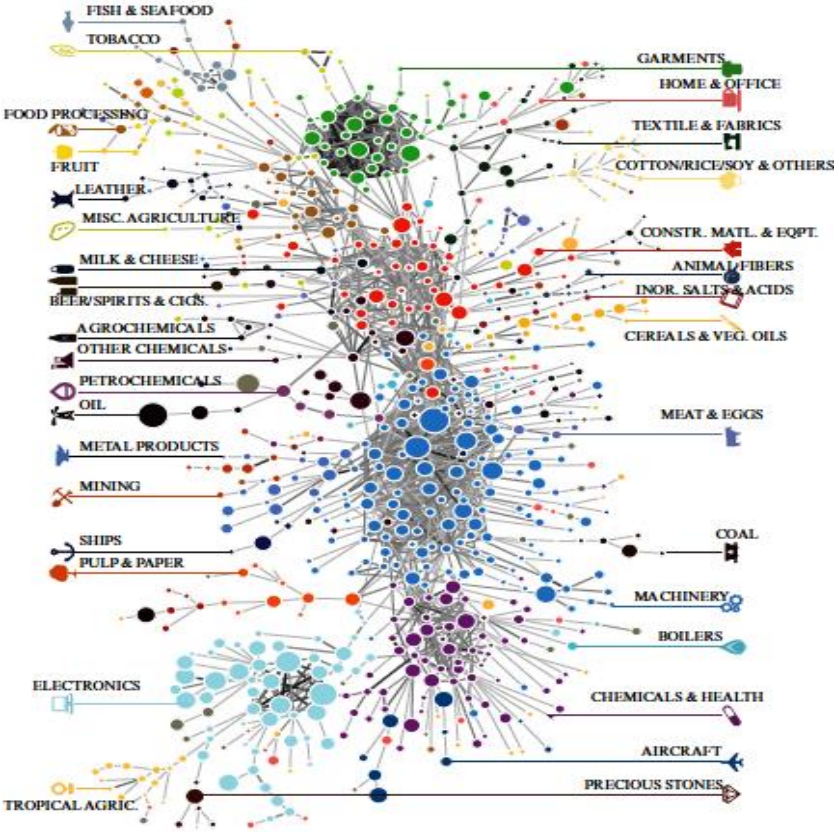

Source : Hausmann et al.(2011)

يظهر **Hidalgo et al. (2007)** أن التقدم يحدث بخطوات صغيرة والذي يعني أن المنتجات الجديدة التي تحقق فيها البلدان ميزة نسبية محتملة هي تلك المنتجات التي تتطلب قدرات مماثلة لتلك التي تم إتقانها بالفعل، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من المنتجات التي يصدرها البلد بميزة نسبية.

ينقسم فضاء المنتج إلى "مركز Core" و "محيط Periphery" حيث تشمل المنتجات المركزية المنتجات الكيماوية، الآلات، المنتجات المعدنية، في حين تتضمن المنتجات المحيطية النفط، المواد الخام، الزراعة الاستوائية والمنتجات الحيوانية، الحبوب والسلع كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال. لا بد من الإشارة أن المنتجات المركزية هي أكثر تعقيدا من المنتجات المحيطية، كما أن هذه الأخيرة ترتبط بشكل ضعيف مع بعضها البعض مقارنة بالروابط القوية الموجودة في المركز. وهذا يعني أنه من الصعب للغاية بالنسبة لبلد مرتبط بمنتجات تصديرية في المحيط أن ينتقل إلى منتجات المركز والتي تمثل معضلة التنمية. وقد أظهر الباحثون أن بعض المنتجات " قريبة مع بعضها البعض" لأنها تتطلب قدرات مماثلة وبالتالي من السهل جدا القفز من منتج لآخر وتصدير منتجات جديدة ذات ميزة نسبية، ومع ذلك هذا أمر صعب بالنسبة للمنتجات المحيطية.

تطرح هذه المناقشة سؤالا هاما: ما هي المنتجات الجديدة المحتملة التي يمكن للبلد أن يطور فيها ميزة نسبية بالنظر إلى سلة صادراتها الحالية؟ من ناحية، يجب أن تكون هذه المنتجات "قريبة" من المنتجات التي تصدرها بالفعل بميزة نسبية لأن هذه الصادرات المحتملة تتطلب قدرات مماثلة لتلك المستخدمة في المنتجات المصدرة، ومن الممكن ترتيب جميع المنتجات التي لم يتم تصديرها وفقا لقربها من سلة التصدير الحالية. من جانب آخر، لا يدعي **Hidalgo et al. (2007)** أنه يجب على أي بلد ترقية أو دعم المنتجات "القريبة" أي أن هذا النهج ليس مصمما "لاختيار الفائزين" كمرشحين للحصول على إعانات التصدير أو أشكال الدعم الأخرى، ما يظهره التحليل هو إلى أي مدى تكون هذه الصادرات الجديدة المحتملة قريبة من سلة التصدير الحالية و اقتراح المجالات التي ينبغي على الحكومات و المنتجين التعامل معها لتحديد القيود التي يجب التغلب عليها كإصلاح السياسات، البنية التحتية العمومية أو الاستثمار في التدريب و تخصيص القروض للسماح بظهور الصادرات التنافسية. أما المنتجات "الأبعد" فهي (تتطلب قدرات لا يملكها البلد) الأصعب ليتم تطوير ميزة نسبية فيها. وهذا لا يعني بالضرورة أنه يجب على أي بلد أن يتجنب تطويرها، لكن يجب أن يكون مفهوما أن هناك مفاضلة واضحة بين المخاطر والعوائد وأن الاختيار يجب أن يتم بناءا على أهداف السياسة الصناعية والقدرات التنظيمية للبلدان.

تجدر الإشارة أن المنتجات التصديرية المحتملة التي تنشأ من هذا التحليل التفصيلي تغطي عادة نطاقا واسعا يتوافق غالبا مع التوقعات المسبقة. بالنسبة لرواندا على سبيل المثال، تم تحديد 72 فئة محتملة

لمنتجات قابلة للتصدير عند مستوى 4 digit التي تمثل موادا محلية ذات كثافة العمالة وتقل عن متوسط تكلفة النقل (Hausmann & Chauvin, 2015).

وتم تصنيف هذه المجالات ذات الأولوية إلى ثلاث مجموعات من الفئات (1) المنتجات الزراعية المجهزة، المشروبات، التبغ والكيماويات الزراعية (2) المنسوجات والملابس الجاهزة (3) مواد البناء والمنتجات المعدنية والخشبية. تستند هذه هي المجالات التي يمكن اقتراحها من خلال التحليل إلى مراجعة بسيطة لهيكل الصادرات أو تحليل الصناعات "الأولية" القائمة على الاتجاهات الدولية.

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية لتنويع الصادرات الذي يعتبر المرآة الحقيقية لاقتصاد ما، مع ذكر أبرز المؤشرات الإحصائية التي تقيس تنويع الصادرات وبالتركيز على المؤشر الرئيسي وهو مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي تطرقنا لمفهومه مع التعرف على كيفية حسابه واتضح لنا أن له أهمية بالغة على معدل دخل البلدان.

تعرفنا على فضاء المنتج وتحليله عن طريق عرض جميع المنتجات التي تم تصديرها وكيف هي متصلة ببعضها البعض.

والسؤال الذي يبقى مطروح هو كيف يتم تنويع صادرات الجزائر في الفترة الممتدة (2000_2020)؟ وللإجابة على هذا السؤال تم التطرق إلى الجانب التطبيقي الذي سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

فضاء المنتج لصادرات الجزائر

مقدمة الفصل

إن قياس مدى تمايز الاقتصاد ليس بالأمر السهل، حيث يعتبر تنويع الصادرات في الجزائر محل اهتمام الكثيرين خاصة في ظل الوضع الراهن و ما يعتريه من اختلالات هيكلية الاقتصاد، فعادة ما يقيس الاقتصاديون مدى التنوع الاقتصادي بتنوع الصادرات إلا أن التنوع الصادرات ما هي إلا واجهة الاقتصاد، ففي إطار ذلك توجب على الجهات الوصية تخصيص الموارد للقطاعات الكفؤة التي باستطاعتها إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي الجزائري، و هو ما يتوجب إتباع جل البرامج و السياسات الممكنة من تطور قيمة الصادرات ،و لدراسة هذه الأخيرة سوف نقيس مؤشر تركزوا تنويع الصادرات، مؤشر الانفتاح التجاري و التغطية و غيرها ...

خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي للتعرف على تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2000-2020 باستخدام بعض المؤشرات. تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية: حيث تناول المبحث الأول أداء الصادرات الجزائرية، في حين يدرس المبحث الثاني تنويع الصادرات الجزائرية، أما فيما يخص المبحث الثالث يتطرق إلى تعقيد سلة الصادرات الجزائرية.

المبحث الأول: أداء الصادرات الجزائرية

للصادرات دورا مهما في ترقية المنتوج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج، فالتصدير يعتبر نشاطا اقتصاديا مهما يحفز جهاز الإنتاج الوطني ويخلق علاقات ترابطية بين العناصر المحلية و الأجنبية، ومن اجل دراسة اتجاه الصادرات الجزائرية يتوجب أولا دراسة التوزيع الجغرافي لها و معرفة التكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات (2000-2020)

يقيس تنوع الصادرات درجة تركيزها لبلد ما في عدد محدود من القطاعات الإنتاجية، أما في الجزائر فان السمة الأساسية التي تميز صادراتها وهي عدم التنوع والتي تتركز في قطاع المحروقات.

فيما يلي سنورد بعض الإحصائيات حول الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، سعر البترول وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي نظرا للارتباط الكبير بين هاته العناصر يبعضها البعض كالتالي:

الجدول رقم (2.1): تطور صادرات المحروقات وخارجها في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	سعر الصرف الرسمي دينار/أورو	سعر البترول	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة%	الصادرات خارج المحروقات	النسبة%
2000	75,26	69,34	28,5	22031	21431	97,27	612	2,73
2001	77,215	69,20	24,85	19132	18484	96,62	648	3,38
2002	79,682	75,36	25,2	18825	18091	96,1	734	3,9
2003	77,395	87,60	29,03	24612	23939	97,27	673	2,73
2004	72,061	89,64	38,5	32083	31302	97,57	781	2,43
2005	73,276	91,32	54,6	46001	45094	98,03	907	1,97
2006	72,647	91,24	65,7	54613	53429	97,83	1184	2,17

2007	69,292	95,00	74,9	60163	58831	97,79	1332	2,21
2008	64,583	94,86	99,9	79298	77361	97,57	1928	2,43
2009	72,647	101,30	62,3	45194	44128	97,64	1066	2,36
2010	74,386	99,19	80,2	57053	55527	97,33	1526	2,67
2011	72.938	102,22	112,9	73489	71427	97,2	2062	2,8
2012	77,454	102,16	111	71866	69804	97,13	2062	2,87
2013	79,37	105,44	109	64974	60304	96,9	2014	3,1
2014	84,78	106,91	100,2	62886	60076	95,4	2810	4,6
2015	100,46	111,44	53,1	34570	33080	95,69	1490	4,3
2016	109,46	121,18	45	28883	27104	93,84	1779	6,16
2017	110,96	125,32	54,15	34763	32864	94.54	1890	5,46
2018	116,6169	137,6864	71,30	41113	38897	94,61	2216	5,39
2019	119,3606	113,6864	64,40	34994	32926	94,09	2068	5,91

المصدر: بيانات من بنك الجزائر. (2023)؛ البنك العالمي. (2023).

تبين لنا من الجدول أعلاه انه يمكن تقسيم مراحل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة إلى أربعة مراحل وهي:

- **الفترة الأولى (2000-2008):** تميزت هذه الفترة بارتفاع الصادرات الإجمالية و صادرات المحروقات من فترة إلى أخرى وهذا تبعا لارتفاع سعر البترول، في حين أن هناك ثبات نسبي للصادرات خارج المحروقات و التي بلغت في مجموعها خلال هذه السنة مقداره 8787 مليون دولار أمريكي اي ما يمثل 2,46% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يدل على هامشيتها في الاقتصاد الوطني.

- **الفترة الثانية (2009-2011):** شهدت سنة 2009 سقوط حر في قيمة الصادرات و هذا نتيجة الأزمة العالمية و هي أزمة الرهن العقاري 2008, و التي كان من تداعياتها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات و منه تقلص وارداتها منها لتبدأ مرة أخرى في التحسن بعدها. وفي هذه الفترة أيضا بقيت الصادرات خارج المحروقات هامشية.
- **الفترة الثالثة (2012-2016):** لاحظنا في هذه الفترة انخفاضا من سنة إلى أخرى في قيمة الصادرات لتصل لأدنى مستوى لها سنة 2016 خلال أكثر من عشرية كاملة أي منذ سنة 2003.أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت تحسنا خفيفا لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 بمبلغ 2810 مليون دولار أمريكي، لتبدأ في التراجع بعد ذلك.
- **الفترة الرابعة (2017-2019):** شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في الصادرات مقارنة بالمرحلة السابقة لكن سرعان ما تراجعت سنة 2019 وهذا رغم تحسن الدولار الأمريكي وانخفاض الأورو الأوروبي. الصادرات خارج المحروقات شهدت ثباتا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة.

وفي مجمل القول نلاحظ أن تطور إجمالي الصادرات في كل المراحل كان تابع لتطور سعر البترول أي صادرات المحروقات ما يعني أن هذه الأخيرة تشكل نسبة معتبرة من الصادرات الإجمالية، ونلاحظ أيضا أن الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية على طول فترة الدراسة رغم إتباع الجزائر سياسة البرامج التنموية ودعمها الكبير لجانب الطلب، والتخفيض المتتابع لقيمة العملة الوطنية والذي يعتبر عاملا لتخفيض الواردات أكثر منه عاملا لرفع تنافسية الصادرات الوطنية في الجزائر نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني. فيما يخص الصادرات الإجمالية فنرى أن حصيلتها تابعة تماما لأسعار البترول نظرا لاعتمادها على صادرات المحروقات بشكل كبير.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات (2000-2020)

يتضمن هذا العنصر جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن تبعية الاقتصاد القومي لهذه الأسواق، وبالتالي إمكانية تعرضها لمخاطر التقلبات فيها **(دريدي2017 :908)**.

- **التركيب السلعي للصادرات الجزائرية:**

سنتطرق فيما يلي على جدول يمثل تطور التركيبة السلعية للصادرات خلال فترة 2000-2020:

الجدول رقم (2.2): تطوير التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	648
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1928
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062

2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	-	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	16	11	2810
2015	234	106	1693	1	18	11	1490
2016	327	84	1299	-	53	18	1779
2017	350	73	845	-	78	20	1367
2018	373	93	1626	-	90	33	2216
2019	408	96	1445	-	83	36	2068

المصدر :(داودي2017: 246-248)

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- **المواد الغذائية:** شهدت تحسن من سنة لأخرى لغاية سنة 2008 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2013 بمبلغ 402 مليون دولار أمريكي وتسلك بعدها سلوكا مستقرا نسبيا حتى تصل لأعلى قيمة لها سنة 2019 كما تعتبر التمور من أهم المواد الغذائية المصدرة.
- **المواد الخام:** شهدت هي أيضا تحسن من سنة لأخرى لغاية 2005 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2008 بمبلغ 334 مليون دولار أمريكي لتشهد بعدها ثبات نسبي، ويعتبر الفوسفات أهم هذه المواد تليه بقايا الورق بنسبة ضئيلة مقارنة به.
- **المنتجات نصف المصنعة:** وتعتبر أهم الصادرات خارج المحروقات على الإطلاق، وشهدت تحسن من سنة لأخرى لتتجاوز عتبة الآلاف سنة 2008 وبلغت ذروتها سنة 2014 بمبلغ 2121 مليون دولار، ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية 2017 ثم عاودت التحسن بعد ذلك، وتشكل مذيبات النفط وغاز الأمونيا أهم هذه المواد.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات (2000-2020)

ترتبط التجارة الخارجية للجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة أكثر من الدول السائرة في طريق النمو ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الصادرات بحيث يعتبر الهدف الأساسي من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية هو دراسة اتجاهها نحو التكتلات الاقتصادية والأقاليم والمناطق الاقتصادية. يكون التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق كالتالي: **(عقومة وجنيدي2020: 536 ؛ بن موفق 2019: 225)**.

الجدول رقم (2.3): التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / المنطقة		الاتحاد الأوروبي	دول OECD	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	أسيا دون الدول العربية	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2000	القيمة	13792	5825	181	1672	210	55	254	42	22031
	النسبة	62.6	26.44	0.822	7.589	0.953	0.25	1.153	0.191	100
2001	القيمة	12344	5149	77	1037	276	65	175	6	19129
	النسبة	64 .52	26.91	0.402	5.42	1.443	0.34	0.915	0.031	100
2002	القيمة	12100	4602	130	951	456	248	250	50	18787
	النسبة	64.28	24.45	0.691	5.052	2.422	1.317	1.328	0.266	100
2003	القيمة	14503	7631	123	1220	507	355	260	13	24612
	النسبة	58.93	31.01	0.5	4.957	2.06	1.442	1.056	0.053	100
2004	القيمة	18325	10068	174	1480	699	604	337	26	31713

	النسبة	57.78	31.75	0.549	4.667	2.204	1.905	1.063	0.082	100
2005	القيمة	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49	46001
	النسبة	55.64	32.53	0.033	6.791	2.648	1.35	0.909	0.107	100
2006	القيمة	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14	54613
	النسبة	52.64	37.62	0.013	4.391	3.281	1.082	0.943	0.026	100
2007	القيمة	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42	60108
	النسبة	44.6	42.2	0.012	4.315	6.655	0.796	1.263	0.07	100
2008	القيمة	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
	النسبة	52.01	36.08	0.013	3.626	4.748	1.005	2.05	0.46	100
2009	القيمة	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93	45194
	النسبة	51.3	33.91	0.015	4.074	7.346	1.248	1.896	0.206	100
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
	النسبة	49.09	35.54	0.018	4.592	7.155	1.216	2 .245	0.138	100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73448
	النسبة	50.77	32.74	0.139	5.81	7.032	1.102	2.152	0.199	100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866
	النسبة	55.38	22.87	0.05	5 .883	6.516	1.333	2.885	0.086	100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91	64974
	النسبة	63.53	18.79	0.08	4.942	7.229	1.227	4.062	0.14	100

2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110	62886
	النسبة	64.21	16.45	0.156	5.062	8.046	1.03	4.874	0.175	100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	439	1319	84	31846
	النسبة	72.14	12.98	0.09	3.55	5.44	1.37	4.14	0.26	100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	572	1550	82	34597
	النسبة	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	1.65	4.48	0.23	100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	35191
	النسبة	57.81	18.33	0.11	7.17	10.19	2.26	3.61	0.29	100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	712	1669	132	41148
	النسبة	56.83	16.89	0.09	6.46	13	1.73	4.05	0.32	100
2019	القيمة	20496	-	2318	3884	6424	-	1787	382	35822
	النسبة	57.21	-	6.47	10.84	17.93	-	4.98	1.06	100

المصدر :(عقومة وجنيدي 2020: 535؛ داودي2018: 246).

و من خلال الجدول (3) تتضح لنا مكانة دول الاتحاد الأوربي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاقتصادية كمنفذ أو سوق لتصريف المنتجات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2010، حيث بلغت حصة كل منهما 62,6% و 49,09% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية ، فإذا تمعنا نجد سبب ارتفاع هذه النسب يعود إلى العوامل المؤثرة في الجاذبية الحاصلة بين صادرات الجزائر و هاتين المنطقتين الاقتصاديتين حيث تتمثل في القرب الجغرافي للجزائر من الأسواق الأوربية ، وكذا باعتبار الجزائر من ابرز الدول المصدرة للنفط فان هاتين المنطقتين بحكم أنهما تحتويا على معظم الدول الصناعية المتقدمة ستعمل على استيراد المواد الأولية التي تعتبر كمدخلات جد مهمة في مشاريعها الإنتاجية و الصناعية،

بالإضافة إلى وجود اتفاقيات ثنائية تربط الجزائر بهذه الدول، ويمكن ترتيب التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو التكتلات و مجموع الدول حسب الأهمية على النحو التالي:

- تأتي دول الاتحاد الأوربي في المركز الأول لاستحواذها على أعلى حصة من إجمالي صادرات الجزائر، ولعل أبرز نسبة هي التي تم تسجيلها عام 2001 بنسبة 64,52% من إجمالي صادراتها، لتتراجع بعدها هذه النسبة طيلة الفترة المتبقية إلى أن بلغت اقل قيمة لها على طول مدة الدراسة سنة 2007 أين سجلت نسبة 44,6 % بسبب ارتفاع أسعار النفط، لتعاود ارتفاعها مع انتعاش أسعار هذه الأخيرة حيث بلغ مجموع الصادرات نحو بلدان الاتحاد الأوربي 40378 مليون دولار أمريكي سنة 2015، أي ما يعادل نسبة 72,14% من مجموع الصادرات السلعية ، لتستمر في تذبذب النسب في السنوات الأخيرة.
- وتأتي في المركز الثاني منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث تم تسجيل نسبة مهمة من الصادرات اتجاه هذه الدول قدرت أعلى نسبة لها سنة 2007 ب 42,19 % ويأتي في قمة هذه المجموعة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لتأخذ في الانخفاض تدريجيا حتى بلغت 12,98 % من مجموع الصادرات سنة 2015.
- وبعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تأتي أمريكا الجنوبية، فقد تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2019 حيث بلغت 10,84% لتنخفض بعدها إلى 3,55 % سنة 2015، لترتفع في السنوات التالية ارتفاعا طفيفا وصل إلى 7,17 % سنة 2017.
- وبالنسبة لدول آسيا (دون البلدان العربية) فإنها تأتي في المركز الرابع بنسبة 17,93% سنة 2019 بحيث أنها أعلى نسبة سجلتها خلال فترة الدراسة، وبلغت أدنى نسبة لها 0,95 % سنة 2000.
- وأما فيما يتعلق بالمناطق العربية فبلغت ذروتها سنة 2017 بنسبة قدرها 2,26%، لتنخفض في السنوات الماضية انخفاضا يصل إلى 0,25 % في بداية مدة الدراسة، وفيما يخص البلدان المغاربية فهي لا تمثل سوى 4,98 % في متوسط إجمالي الصادرات الجزائرية طيلة الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وهذا بالرغم من الجهود العربية الحثيثة لتطوير وتعزيز أداء التجارة البينية. وبالأخير تبقى نسبة الصادرات الموجهة لباقي الدول الإفريقية جد ضئيلة فهي لا تتعدى مجتمعة نسبة الواحد بالمائة من متوسط إجمالي الصادرات الجزائرية حتى سنة 2019 بلغت 1,06%.

المبحث الثاني: تنويع الصادرات الجزائرية

بعد ما تطرقنا في المبحث السابق من هذا الفصل على تحليل وتقييم تطور قيمة الصادرات وهيكلها وتوزيعها الجغرافي في الجزائر، نحاول في هذا المبحث قياس أداء هذه الصادرات في الاقتصاد الوطني باختيار دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالصادرات والمتمثلة في مؤشر تركز وتنويع الصادرات، مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل التغطية، مؤشر التحول الهيكلي والميزة النسبية الظاهرة.

المطلب الأول: مؤشر تركز وتنويع الصادرات

أولا: تنويع الصادرات والواردات

1-مؤشر تنويع الصادرات

يكون قطاع الصادرات في الجزائر من سبع مكونات أساسية (مواد غذائية، الطاقة والزيوت، مواد خام، ومنتجات نصف مصنعة، وتجهيزات فلاحية، وتجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية)، والملاحظ أن قطاع الصادرات متركز على الطاقة والزيوت بما يقارب 98 %، والمكونات الأخرى كلها لا تمثل سوى 2% في أحسن الحالات، والجدول التالي يبين ذلك **(مزوزي 2021:182)**

الجدول رقم (2.4): مؤشر تنويع الصادرات للفترة (2000-2018)

السنوات	الصادرات الكلية "الوحدة: مليون دولار أمريكي "	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	سلع استهلاكية	HHI
2000	22031	32	21419	44	465	47	11	13	0.95571
2001	19132	28	18484	37	504	45	22	12	0.94613
2002	18825	35	18091	51	551	50	20	27	0.93805

2003	24612	48	23939	50	509	30	1	35	0.95640
2004	32083	59	31302	90	571	47	0	14	0.96113
2005	46001	67	45094	134	651	36	0	19	0.96847
2006	54613	73	53429	195	828	44	1	43	0.96534
2007	60163	88	58831	169	993	46	1	35	0.96464
2008	79298	119	77361	334	1384	67	1	32	0.96099
2009	45194	113	44128	170	692	42	0	49	0.96229
2010	57053	315	55527	94	1056	30	1	30	0.95731
2011	73489	355	71427	161	1496	35	0	15	0.95525
2012	71866	315	69804	168	1527	32	1	19	0.95426
2013	64974	402	62960	109	1458	28	0	17	0.95062
2014	62886	323	60304	109	2121	16	2	11	0.93497
2015	34668	235	32699	106	1597	19	1	11	0.91054
2016	30026	327	28221	84	1321	54	0	19	0.90512
2017	35191	349	33261	73	1410	78	0 ,29	20	0.91328
2018	41168	373	38338	92	2242	90	0 ,30	33	0.89212

المصدر: مزوري. (2021: 186).

من خلال معطيات الجدول أعلاه تبين انه من بين القطاعات السبع المكونة لبنية الصادرات هناك صادرات الطاقة والزيوت التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 93 %إلى 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث يوضح تخلف قطاع التصدير، ثم تأتي في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة التي تمثل تقريبا من 2 %

إلى 5% في أحسن حالاتها خلال فترة الدراسة، بعدها نجد أن التجهيزات الصناعية، المواد الخام، المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية تبلغ نسبتها 0,55% إلى 1,42% كأحسن نسبة سجلتها خلال تلك الفترة.

فمن خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن معامل هيرشمان – هرفندل للصادرات خلال الفترة 2000-2018 يكاد يقترب من الواحد خلال فترة الدراسة ، و هو ما يدل على تركز قطاع الصادرات، مثلا كان $HHI_{2000} = 0.95571$ ، و انخفض المؤشر سنة 2002 الى $HHI_{2002} = 0.93805$ ، و هو في ارتفاع منذ سنة 2003 إلى غاية 2013 و أدى ذلك إلى ارتفاع العوائد النفطية ، ليعاود الانخفاض سنة 2014 حيث كان $HHI_{2014} =$0.93497، و كذلك الحال بالنسبة لسنة 2015 و سنة 2016 حيث انه خلال السنوات الثلاث عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا قياسيا ، أما خلال سنة 2017 فقد ارتفع المؤشر قليلا ،إلا انه عاود الانخفاض سنة 2018 حيث كان $HHI_{2018} =$0.89212 ،حيث نلاحظ انه ما بين سنة 2014 و سنة 2018 تناقصت نسبة مكون الطاقة و الزيت من إجمالي الصادرات حيث كانت سنة 2014 بما نسبته 95,89% لينخفض بنسبة 2% حيث كانت تمثل 93,12% من إجمالي الصادرات ، إضافة إلى انخفاض حصة الصادرات الإجمالية ككل ، و مرد ذلك الانخفاض إلى سعي الجهات الوصية إلى التقليل من فاتورة الاستيراد و زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-مؤشر تنويع الواردات

خلال فترة الدراسة تبين لنا انه من بين القطاعات السبع التي تمثل بنية الواردات نجد أن التجهيزات الصناعية (تامة الصنع) والمنتجات النصف مصنعة (قيد التصنيع) يكملان بعضهما البعض كونهما يمثلان مدخلات للقطاع الصناعي وهذا ما أدى إلى تخلف هذا الأخير، بعدها تأتي السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، وهذا ما يفسر أيضا تخلف القطاع الصناعي في الجزائر **(مزوزي 2021 :184)**.

الجدول رقم (2.5): مؤشر تنويع الواردات للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات الكلية "	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	HHI
2000	9173	2415	129	428	1655	85	3068	1393	0.17871
2001	9940	2395	139	478	1872	155	3435	1466	0.17574
2002	12009	2740	145	562	2336	148	4423	1655	0.19139
2003	13534	2678	114	689	2857	129	4955	2112	0.18788
2004	18308	3597	173	784	3645	173	7139	2797	0.20521
2005	20357	3587	212	751	4088	160	8452	3107	0.22552
2006	21456	3800	244	843	4934	96	8528	3011	0.21778
2007	27631	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	0.16692
2008	39479	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	0.18198
2009	39294	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	0.21719
2010	40473	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	0.21088
2011	47247	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	0.17362
2012	50376	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	0.11123
2013	55028	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	0.12593
2014	58580	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	0.15136
2015	51702	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	0.15844
2016	46727	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	0 .16878
2017	46059	8438	1992	1527	10985	610	13995	8511	0.14651

2018	46197	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	0.15014

المصدر: مزوري. (2021: 195).

فمن خلال الجدول الشكل السابق نلاحظ أن معامل هيرشمان – هرفندل للواردات خلال الفترة 2000-2018 يكاد يقترب من الصفر في كل السنوات، وهو ما يدل على تنوع الواردات، مثلا كان HHI_{2000}=*0.17871*، وهو في ارتفاع الى غاية سنة 2008 حيث كان HHI_{2008}= 0.18198, وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2009 و سنة 2010 حيث انه خلال السنوات الثلاث عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا قياسيا, أما خلال السنوات 2012-2013, فقد انخفض المؤشر حيث كان HHI_{2012} =0.11123، وHHI_{2013}=0.12593, ومرد ذلك الانخفاض الى زيادة الطلب على السلع النصف المصنعة و تنوع الاستهلاك المحلي , إلا أن سنة 2014, و بعد انخفاض أسعار النفط و تراجع احتياطي الصرف و تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية, جراء ذلك قامت السلطات الوصية بإخضاع الاستيراد لنظام الحصص, إضافة إلى محاربة مشكل تضخيم فاتورة الاستيراد, كما عملت على التقليل من فاتورة الاستيراد.

فخلال الفترة 2014–2018 انخفضت الواردات الكلية بنسبة 21,13%، حيث انخفضت المواد الغذائية المقدرة بنسبة 22,09%، الطاقة والزيوت 64,74%، والمنتجات نصف المصنعة المقدرة ب 14,72%، التجهيزات الفلاحية بنسبة 14,43%، كذلك الحال بالنسبة للتجهيزات الصناعية بنسبة 29,15 %، والسلع الاستهلاكية بنسبة 5,59%، فيما عرفت المواد الخام ارتفاع طفيف بنسبة 0,36%.

ثانيا: تركز الصادرات

يقيس هذا المؤشر مدى تركز صادرات دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع ، و بالتالي فهو يوضح مدى قدرة المنتجات الوطنية على التواجد في الأسواق الأجنبية و المنافسة فيها من جهة، و من جهة أخرى يستخدم هذا المؤشر في قياس التبعية الاقتصادية ، إذ وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي و التركيز على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع (لاسيما الأولية منها) في توليد جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي ، دليل على تبعية هذا الاقتصاد للخارج و على سرعة تأثيره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها ، و عليه فان هذا المؤشر مستويات مرتفعة سيجعل الدولة في خطر كبير مما ينعكس

سلبا على حصيلتها من العملات الصعبة، و لقياس مدى التركيز السلعي للصادرات في دولة ما فانه يستخدم معامل هيرشمان –هرفندل الذي يحسب بالعلاقة الرياضة التالية:

$$\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{1}(\frac{XI}{X})^2 - \sqrt{\frac{1}{i}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{i}}}:$$

حيثXi: قيمة الصادرات من السلعة i؛ X: إجمالي الصادرات؛ I: إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها.

وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، حيث قيمة الواحد تعني التركيز التام للصادرات أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع، وكلما اقترب من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمي **(قشرو 2017: 150)**.

ويوضح الجدول الموالي تطور نسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2013 والذي تم حسابه بناء على بيانات التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية ووفق مؤشر هيرشمان – هرفندل:

الجدول رقم (2.6). تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة 2000-2013

السنة	مؤشر التركيز السلعي للصادرات	السنة	مؤشر التركيز السلعي للصادرات
2000	0.9558	2007	0.9648
2001	0.9463	2008	0.9613
2002	0.9382	2009	0.9624
2003	0.9565	2010	0.9574
2004	0.9613	2011	0.9554
2005	0.9686	2012	0.9544

2006	0.9654	2013	0.9478

المصدر: (بوشنافة. 2014: 202؛ قشرو2017: 150).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر التركيز السلعي المطبق على هيكل الصادرات الجزائرية قد حافظ على مستواه المرتفع باقترابه من الواحد، حيث بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة 0.889، وهو ما يعني بان الجزائر تعتمد في صادرتها على عدد محدود من السلع أي أنها لم تسجل أي زيادة فيما يخص تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. شهد المؤشر تحسنا طفيفا الذي حقق على التوالي 0.9574، 0.9554، 0.9544، 0.9478 في السنوات التالية 2010-2011-2012-2013.وعموما تتصف الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي وهو ما يجعلها عرضة للتأثير بالتقلبات والأزمات الحادة التي تشهدها أسواق النفط العالمية.

المطلب الثاني: مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل التغطية

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري Trade Openness Index

ويعتبر هذا المؤشر عن العلاقة التي تربط ما بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي عن طريق التصدير والاستيراد، ويدل على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في توفير العرض أو الطلب الكلي من السلع والخدمات الأجنبية عن طريق المبادلات التجارية **(جنيدي وعقومة 2020 :542-543).**

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \times 100$$

الجدول رقم (2.7): تطور قيمة مؤشر الانفتاح التجاري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

الصادرات خارج المحروقات	970	1227	1153	1053	1667	1485	1391	1367	2405	2092
الواردات خارج المحروقات	38563	44452	47161	51217	57479	50664	48101	47377	46644	37939
GDP	161207	200019	209059	209055	213810	165979	160034	167390	173757	-
النسبة	24.52	22.83	23.11	24 .91	27.66	31.41	30.92	29.12	28.22	-

المصدر: بناء على إحصائيات بنك الجزائر.(2023).

من خلال الجدول نجد أن قيمة مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات تراوحت ما بين 22% إلى 31%. وقد انحصرت قيمة المؤشر ما بين 22,83% و 27,66% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى2014، أعلى نسبة للمؤشر سجلت سنة 2015 بنسبة 31,41%.

نلاحظ من خلال نتائج الإحصائيات أن الواردات خارج المحروقات ساهمت بنسبة أكبر من الصادرات خارج المحروقات بما يقارب 95%، كما نرى أيضا من خلال انخفاض نسبة المؤشر ب 2% سنتي 2017 و 2018. ومنه فان الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني على الخارج يعتمد على الواردات خارج المحروقات.

ثانيا: مؤشر معدل التغطية Coverage rate

وفقا لمؤشر معدل التغطية يتم قياس مدى تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات خارج المحروقات، وذلك عن طريق عدم احتياج الدولة إلى وسائل تمويل أخرى لتغطية تكلفة الواردات بالعملة الصعبة عن طريق اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو الاقتطاع من احتياطي النقد الأجنبي. بحيث كلما كان معدل تغطية

الصادرات للواردات كبيرا كلما نتج عن ذلك توفير فائض في احتياطي النقد الأجنبي، خاصة إذا كانت مدفوعات الواردات تسعر بالعملة الأجنبية، يحسب معدل التغطية بنسبة إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الواردات خارج المحروقات **(عقومة وجنيدي 2020: 542)**. ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{اجمالي الصادرات خارج االمحروقات}}{\text{اجمالي الواردات خارج المحروقات}}$$

الجدول رقم (2.8): تطوير قيمة معدل التغطية

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التغطية	2 ,49	2 ,73	2,23	1,91	2,79	2,82	2,81	2,79	4,89	5,25

المصدر: بناء على إحصائيات بنك الجزائر. (2023).

من خلال ما سبق نجد أن معدل التغطية سجل أدنى نسبة له سنة 2013 حيث بلغت 1,91 % ، كما شهد تذبذبات في قيمته ما بين سنتي 2010 و 2012 بنسبة 2,23% إلى 2,73%، و قد استقر نسبيا أداء المؤشر طيلة 4 سنوات من 2014 إلى 2017ما بين2,79% و 2,82 % ، حيث ارتفعت قيمة المؤشر سنة 2018 إلى 4,89%، و كانت أعلى قيمة مسجلة طيلة فترة الدراسة سنة 2019 بنسبة 5,25%.و هذا دليل واضح على عدم قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية إجمالي الواردات و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع فاتورة الواردات مقارنة بالصادرات. و يبقى ضعف معدل التغطية خارج المحروقات أمرا خطيرا يهدد الاقتصاد الجزائري أمام الأزمات النفطية المتكررة و التراجع الكبير لأسعار البترول من جهة و عدم القدرة على توفير جهاز إنتاجي محلي يلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد من جهة أخرى **(قشرو:2017: 145 ؛عقومة وجنيدي2020: 542)**.

المطلب الثالث: مؤشر التحويل الهيكلي والميزة النسبية الظاهرة

أولا: مؤشر التحويل الهيكلي

مؤشر التحول الهيكلي للصادرات هو مؤشر يستخدم لقياس التحول الهيكلي في الاقتصادات، هو يعتبر مؤشرا مهما للغاية في تحديد مدى تنوع الاقتصاد وقدرته على التحول من اعتماده على قطاع إلى اعتماده على قطاعات أخرى، ويتم حساب هذا المؤشر بالنسبة إلى الصادرات، ويعبر عن نسبة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات الإجمالية، حيث يعكس زيادة هذا المؤشر تحول الاقتصاد من اعتماده على النفط إلى اعتماده على قطاعات أخرى. يتم الحصول على هذا الفهرس بالصيغة التالية:

$$ITS=(L_{K,t}-L_{k,t-1})\frac{y_{k,t}}{Y_{t-1}}$$

حيث:L : العمالة القطاعية؛ y: الإنتاجية القطاعية؛Y: الإنتاجية الإجمالية.

الشكل رقم(2.1): تطور مؤشر التحول الهيكلي 2000-2017

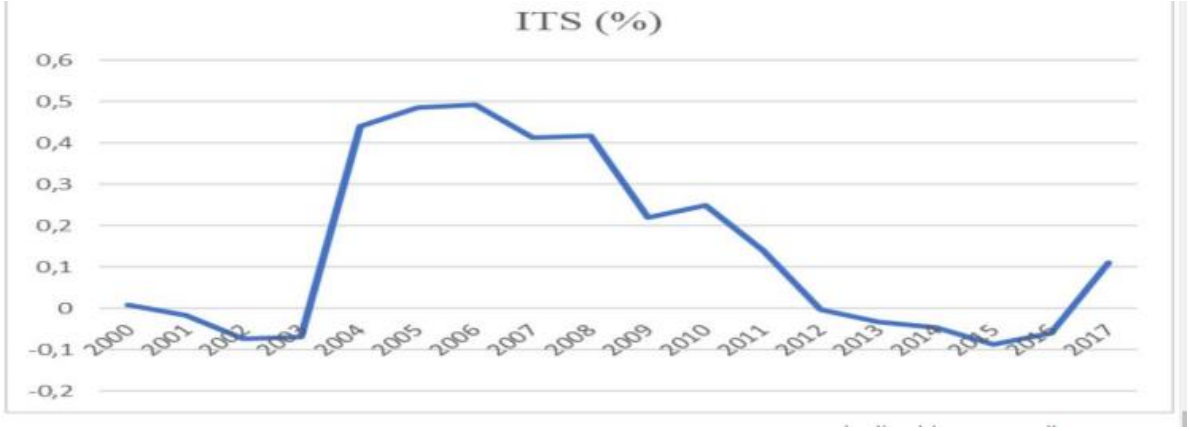

المصدر: عمي وطلبي. (2021:81).

وفقا للنتائج المعروضة في الرسم البياني، شهدت الجزائر خلال الفترة، 2000-2017 تحول ضعيف في هيكلها بمتوسط 0.14% وقد أدى هذا التغيير الضعيف إلى انخفاض تنقل العمال من القطاع الأولى (خاصة الزراعة) إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية. في الواقع، خلال الفترة 2000-2017.انخفض وزن العمالة الزراعية من 14.1%إلى 9.3% بانخفاض قدره 5% وقد أفاد هذا التحول القطاع الثالث أكثر من ذلك بكثير.

ثانيا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرةRCA(Revealed Comparative Advantage index):

أول من استعمل هذا المؤشر هو الاقتصادي (بيلا بلاسا)، حيث كان يعتمد في حسابه على صادرات البلد ، واعتبرت هذه الطريقة كلاسيكية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار حجم السوق العالمي و الميزان التجاري ،

بحيث يمكن أن يكون فرع النشاط متضمنا في آن واحد منتجات يمتلك البلد فيها ميزة نسبية ،إذ أن فرع النشاط الذي يمتلك البلد فيه الميزة النسبية الظاهرة، يمكن أن يكون أكثر أو اقل إنتاجية من الفروع المناظرة له في الخارج ، أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطئا، و يتضمن مصدر الميزة النسبية تكاليف عوامل الإنتاج (من الموارد الطبيعية و البشرية) و المدخل إلى الأسواق (الميزة الجغرافية و تكلفة النقل)، و الابتكار (يتعلق بثروات رأس المال البشري، أي الوفرة في اليد العاملة المتخصصة و الخدمات المهنية). و هكذا تكون الميزة النسبية لتلك الفروع من النشاط التي تستهلك الكثير من العوامل الإنتاجية (رأس المال البشري) **(رزيق و مسدور2003: 205 ؛ صالحي187:2021)**.ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$RCA_{IJ} = (x_{ij}/X_i) / (\frac{x_{wj}}{X_w})$$

X_i–الصادرات الاجمالية للبلد i. x_{ij}:صادرات العالمية iمن المنتوج*j*. x_{wj}:الصادرات العالمية من المنتج j.X_zالصادرات الاجمالية للعالم.

تكمن أهمية مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في انه يقدم معلومات مفيدة عن الإمكانيات التصديرية لكل دولة من العديد من المنتجات التقليدية وغير التقليدية، مما يساعد في تقييم الصادرات المحتملة لهذه الدولة إلى باقي الدول الأخرى التي تستورد هذه المنتجات.

وعندما يكون مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد ($RCA>1$)، فان البلد i يملك ميزة نسبية ظاهرة المنتوج *j*، وهذا يعني أن حجم صادرات المنتج *j* في إجمالي الصادرات الدولة أكبر من المعدل العالمي مما يزيد من ميزتها النسبية الظاهرة في تصدير هذا المنتج **(مقار2019: 1 ؛ صالحي 2021: 187).**

الشكل رقم (2.9): السلع ذات ميزة نسبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

السنوات	السلع ذات ميزة نسبية
2002	1–وقود معدني،2–الفلين والمواد المصنوعة منه
2004	1–الوقود المعدني،2–الزنك والمواد المصنوعة منه،3–الفلين والمواد المصنوعة منه
2005	1–الوقود المعدني،2–الفلين والمواد المصنوعة منه
2006	1–الوقود المعدني،2–الفلين والمواد المصنوعة منه

2007	1–الوقود المعدني،2–الفلين والمواد المصنوعة منه
2008	1–وقود معدني
2009	1–وقود معدني،2–الزنك والمواد المصنوعة منه
2010	1–وقود معدني ،2–الزنك والمواد المصنوعة منه،3–سكر وحلويات
2011	1–وقود معدني،2–سكر وحلويات
2012	1–وقود معدني،2–سكر وحلويات
2013	1–وقود معدني،2–سكر وحلويات

المصدر: قشرو. (2017: 154).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن السلعة التي امتلكت فيها الجزائر ميزة نسبية على طول سنوات الدراسة هي الوقود المعدني الذي يندرج تحت رقم 27 في مدونة التعريفة الجمركية والإحصائية الجزائرية المتركزة على النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع، في القسم الخامس من المدونة وتحديدا في الفصل
السابع والعشرون تحت عنوان: وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، شموع معدنية، وتعتبر
* مذيبات النافتا* أهم صادرات الوقود المعدني الجزائري.

كما امتلكت الجزائر ميزة نسبية في مادة الفلين والمواد المصنوعة من خلال سنوات الفترة 2002–2007، وافتقدتها خلال الفترة 2008-2013. وفي مادة الزنك والمواد المصنوعة منه اكتسبت ميزة نسبية سنوات 2004،2009،2010 وافتقدتها بقية السنوات، وبداية من سنة 2010 اكتسبت الجزائر ميزة نسبية في سلع السكر والحلويات وكنا قد لاحظنا مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات خلال الفقرة 2010-2014 **(قشرو 2017: 154).**

المبحث الثالث: تعقيد سلة الصادرات الجزائرية

إن عدم الّتنوع هي السّمة التي تميز صادرات الجزائر، ومن أهمها المواد النفطية والأولية غير المحولة في معظمها وهي منتجات ضعيفة التعقيد لا تحتاج إلى معارف متقدمة ومعقدة لإنتاجها، ومع ذلك تصدر الجزائر

أيضا منتجات متوسطة التعقيد مثل المنتجات الكيميائية، ولكن لان قيمتها ضعيفة فإنها لم تؤثر إيجابا على درجة تعقيد مجموع الصادرات.

المطلب الأول: مؤشر التعقيد الاقتصادي

إن درجة تعقيد الاقتصاد تعبر عن تراكم معارفه الإنتاجية ومستوى دخله، وأيضا قدرته على تحقيق النمو في الأجل الطويل. رغم أن الاقتصاد الجزائري هو من بين أضعف الاقتصاديات تعقيدا ولم يحسن من قدراته المعرفية والإنتاجية عبر الزمن، إلا انه يعتبر من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، والتي تميل لان تكون أكثر ثراء بكثير مما هو متوقع حسب مؤشر تعقيدها الاقتصادي نتيجة لارتفاع صادراتها نسبيا من الموارد الطبيعية (***Hausmann and Hidalgo2019 :28*** ; **لرقط 436:2021**)

والجدول التالي يوضح تطور المؤشر:

الجدول رقم (2.10): تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي للجزائر في الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2005	2010	2015	2018
مؤشر التعقيد الاقتصادي	1,01-	0,82-	1,08-	1,28-	1,31-

Source: Atlas of Economic Complexity. (2023).

إن انخفاض مؤشر التعقيد في الجزائر (وفي كثير من الدول النامية) لا تعني أن عمليات الإنتاج تستعمل تكنولوجيا قديمة أو بسيطة أو أنها اقل كثافة من المهارات، ولكنها تعكس أداء منخفض للقدرات الصناعية. فمن اجل تحقيق التنمية عن طريق الصادرات يجب التركيز على الأنشطة الصناعية الأعلى إنتاجية و ذات القيمة المضافة العالية، والتي يمكنها أن تنافس في الأجل الطويل.

(**Nations Unies 2013 :13-17** ; **لرقط 2021: 436**) .

إن انخفاض قيمة المؤشر لا تعني بالضرورة عدم امتلاك البلد لقدرات معرفية وإنتاجية، ولكن قد يعني ذلك عدم قدرته أو فقدان بعض قدراته على توظيف تلك المعارف بشكل أفضل لتخلق أنشطة معقدة، خاصة وأن المؤشر محسوب على أساس الصادرات ذات الميزة النسبية الظاهرة وليس على أساس الإنتاج. فقد يفقد البلد ميزته النسبية مقارنة بدول أخرى بسبب حدة المنافسة في الأسواق الدولية، وليس بسبب فقدان تعقيده **(لرقط 2020: 436)**.

المطلب الثاني: فضاء المنتج

كما تطرقنا إليه سابقا، فان فضاء المنتج لكل بلد يمثل صادراته ذات الميزة النسبية الظاهرة، وبالتالي فهو يعبر عن قدراته الإنتاجية وكفاءاته التجارية. يوضح الشكل التالي فضاء المنتج الجزائري، حيث تمثل العقد الملونة الصادرات الفعلية، أما الرمادية فهي صادرات عالمية لا تصدرها الجزائر، ويتناسب حجم العقد مع ميزتها النسبية.

الشكل رقم (2.2): فضاء المنتج الجزائري لسنة 2018

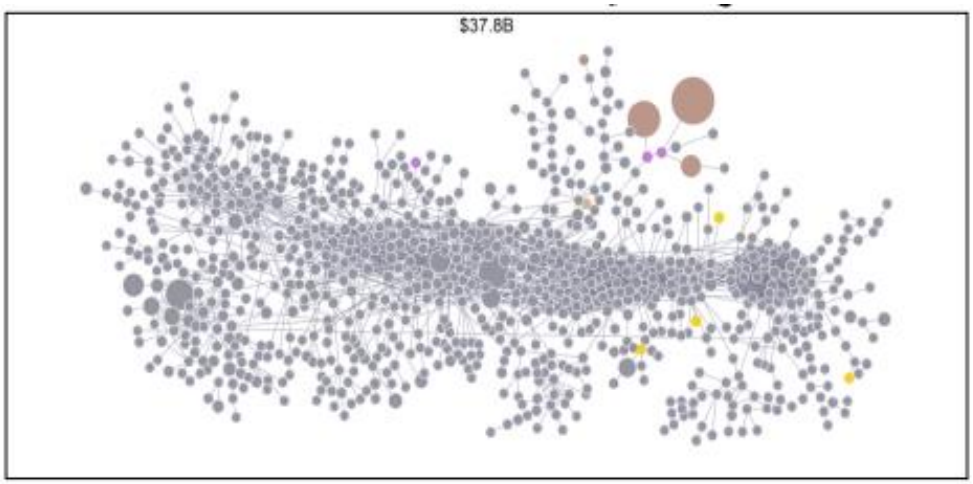

Source: Atlas of Economic Complexity. (2023).

تتواجد الجزائر في عدد قليل جدا من المنتجات على شبكة فضاء المنتج العالمي، ورغم ارتفاع عدد المنتجات المصدرة إلى 108 منتج سنة 2017 **(صندوق النقد العربي2019: 159 ; لرقط 2021: 436)** إلا أن الصادرات ذات الميزة النسبية تراجعت بين سنتي 1996 و 2018، من20 منتج سنة 1996 إلى 10 منتجات سنة 2012 و مع ارتفاعها إلى 12 سنة 2018 تبقى ضعيفة و تقع كلها على هامش الشبكة مما يدل على ضعف تعقيدها، كما انخفض مؤشر ميزتها النسبية نتيجة فقدان جزء من أهميتها في التجارة الدولية.

يعتمد أطلس التعقيد الاقتصادي في حساب مؤشره على الصادرات ذات الميزة النسبية الظاهرة باعتبارها مؤشرا على أهمية المنتج وضعف انتشاره، إلا انه لا يمكن اعتبار أن باقي المنتجات التي لا يمتلك فيها البلد ميزة نسبية غير مهمة ولا تساهم في زيادة دخل الدولة، فقد يكون لمنتج ميزة نسبية ظاهرة في صادرات بلد ما ولكنه لا يملكها في صادرات بلد آخر، وبالتالي لا يمكن اعتباره غير مهم **(لرقط 2020: 436-437)**.

المطلب الثالث: إمكانيات محتملة لتنويع الصادرات

يؤثر عدم تنويع الاقتصاد وضعف تعقيده على هشاشته وتعرضه لصدمات الانفتاح، وبالمقابل يمكن للانفتاح أن ينشط التنويع في الصادرات بزيادة عدد المنتجات المصدرة في البلدان التي تملك فرصا أفضل للتصدير، والتي تقلل من الهشاشة الاقتصادية الهيكلية. يستعمل أطلس التعقيد الاقتصادي للتنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات المؤشرات التالية:

- **ديناميكية نمو الصادرات ونمو الحصة السوقية العالمية:**

لم تعرف الجزائر تطورا مهما في نمو الصادرات، فالمنتجات الأكثر مساهمة في تطوير الصادرات كانت ضعيفة ومتوسطة التعقيد تمثلت أساسا في النفط، الأسمدة، المنتجات–الكيميائية غير العضوية **(Atlas 2019 of Economic Complexity ; لرقط 2021: 437)**. تمثل الحصة السوقية العالمية للصادرات الجزائرية إجمالا (0,16%) فقط وهي مدفوعة بالنفط ومشتقاته (1,46%) ثم تقديم الخدمات (0,06%) ثم المنتجات الكيميائية (0,04%) وأخيرا الفلاحة (0,02%).

(Atlas of Economic Complexity 2019 ; لرقط 2021: 437).

تواجه الصادرات النفطية انخفاضا في الصادرات منذ سنة 2006 ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم الإنتاج ثم تراجع الأسعار منذ منتصف سنة 2014، وهذا ما سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

- **فرص التنويع إلى منتجات جديدة**

يؤدي تنويع الصادرات خاصة في المنتجات المعقدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن الجزائر لم تضف إلى صادراتها إلى ثلاث منتجات جديدة ذات ميزة نسبية ظاهرة بين سنتي 2003 و2018، أهمها قصب السكر والسكروز بنسبة 72,57% وبمؤشر تعقيد -1,76 وزجاج مصقول بنسبة 25,68% وبمؤشر تعقيد-0,0305. لم تساهم تلك المنتجات في زيادة الناتج المحلي الفردي إلا بقيمة ضعيفة جدا بلغت 3 دولار أمريكي، نظرا لضعف تعقيدها وبالتالي قيمتها المضافة. مقارنة ببلدان نفطية مماثلة نجد أن ليبيا

أضافت 4 منتجات جديدة ساهمت في رفع الناتج المحلي الفردي بقيمة 114 دولار أمريكي، ومنه فان الاقتصاد الجزائري ضعيف التنويع، وقد احتل المرتبة 132 على 133 دولة سنة 2018 وفقد ستة مراتب خلال 15 سنة(**Atlas of Economic Complexity 2019 ; لرقط 2021: 437**)

- **فضاء المنتج**

يتنبأ هذا المؤشر بالمنتجات التي يمكن للبلد أن ينمي فيها صادراته مستقبلا، ويعتمد المؤشر على الصادرات الفعلية ذات الميزة النسبية الظاهرة والمنتجات القريبة منها، والتي تطلب معارف إنتاجية مماثلة للاستفادة من القدرات الإنتاجية الحالية. بالنظر إلى صادرات الجزائر الحالية (ذات الميزة النسبية الظاهرة) في شبكة فضاء المنتجات، فان المنتجات القريبة منها والتي يمكن أن تكون صادرات محتملة تتمثل في:

(**http://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/paths ؛ لرقط 2021: 437**)

- زيوت نفطية خام: الأمونياك وهو منتج مصدر.
- زيوت نفطية مكررة: أسمدة آزوتية، وهو منتج مصدر.
- غاز البترول: الكبريت الخام.
- الكالسيوم والفوسفات: حمض الفوسفورريك.
- السيلكون وغازات نادرة: معادن أخرى.
- زجاج مصقول: عجلات مطاطية وتعطي شبكة أوسع من المنتجات القريبة منها بطريقة غير مباشرة خلافا للمنتجات السابقة التي اتساعها على الشبكة ضعيف.
- قصب السكر والسكروز: الاسمنت، وتعطي أيضا شبكة واسعة من المنتجات القريبة منها بطريقة غير مباشرة.
- التمر، التين، الأناناس، المانجو وأخرى طازجة ومجففة: البطيخ والبابايا .
- جلود الأغنام: جلود حيوانات أخرى.
- المنتجات البحرية وبنجر السكر، وقصب السكر، اللوز والمنتجات النباتية: الفول السوداني.

ما يلاحظ على الصادرات المحتملة أنها منتجات أولية وضعية التحويل ودرجة تعقيدها ضعيفة، والأهم أن ارتباطها بباقي المنتجات في الشبكة جد ضعيف مما يقلل بشكل من فرص تنويع الصادرات إلى منتجات

الأعلى تعقيدا. ان اعتماد الجزائر على النفط في الصادرات يجعل من قاعدة صادراتها خارج القطاع ضعيفة جدا، وبالتالي لا يمكن لفضاء المنتج الكشف عن المزايا النسبية الكامنة للبلد.

(لرقط 2021: 438 ; Forum des chefs d'Entreprises2016 :40).

وذلك لان قطاع النفط يستخدم مجموعة مميزة من القدرات الإنتاجية بالإضافة إلى المورد الطبيعي، ومن الصعب إعادة استخدام تلك القدرات في قطاعات أخرى مما يظهر أن فرص التنويع ضعيفة.

(لرقط 2021: 438 ; Hausmann et al2010 :78).

إن الهيكل الإنتاجي المستقبلي لأي بلد يتمحور ويتطور حول المنتجات القريبة في فضاء المنتجات الحالية (Hausmann et Hidalgo (2009 و التي تمر بعمليتين: الأولى تكتشف البلدان من خلالها منتجات جديدة كتوليفة للكفاءات الإنتاجية غير المستغلة بعد، والثانية: تراكم وتكتسب البلدان كفاءات إنتاجية جديدة وتدمجها مع قدرات متوفرة بهدف تطوير المزيد من المنتجات الجديدة

(Gaglio2020:58 ؛ لرقط 2021: 438).

- **مقاربة الرهن الاستراتيجي**

إن قلة الفرص القريبة من الصادرات الحالية لتنويع الأنشطة وبالتالي الصادرات على شبكة فضاء المنتج تتطلب من البلد حسب توصيات أطلس التعقيد الاقتصادي أن يقوم بقفزات إلى أنشطة استراتيجية تسمح له بالتنويع وفق مقاربة الرهان الاستراتيجي، وهي الاستراتيجية المناسبة للبلدان غير القادرة على تحقيق التنمية باستغلال المعارف والإمكانيات المتاحة ومنها الجزائر. تملك الجزائر حسب هذه الاستراتيجية آفاق لتنويع الصادرات في المنتجات البلاستيكية ومنتجات الكيمياء العضوية. يحدد الأطلس حسب هذه الاستراتيجية 50 منتجا يمكن تنويع الصادرات إليها، لكنها تختلف من حيث:

- قربها من الصادرات الحالية.
- مكاسب الفرصة: أي أهميتها في فتح روابط جديدة نحو منتجات معقدة.
- درجة تعقيدها.
- حجم التجارة العالمية.
- النمو العالمي لخمس سنوات. **(لرقط 2021: 438).**

خاتمة الفصل

اتضح لنا من خلال هذا الفصل بان الاتحاد الأوروبي هو المتعامل التجاري الأول للجزائر، لان المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية شهدت اختلالا كبيرا خلال فترة الدراسة لصالح الواردات أمام هامشية الصادرات. اظهر لنا تحليل بعض المؤشرات، ضعف أداء هذه الصادرات في الاقتصاد الوطني، وضعف تنافسيتها دوليا من حيث تنويعها وتواجدها في الأسواق العالمية، وتباعد هيكلها عن هيكل الصادرات العالمية، إضافة إلى امتلاكها لعدد قليل جدا من المنتجات ذات الميزة النسبية هي مذيبات النافتا التي هي في الأساس مشتقات المحروقات، ومنتجات الفلين والزنك، و السكر والحلويات.

كما أظهرت المؤشرات المدروسة أيضا عدم اندماج الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الأسواق العالمية وابتعادها عن التصنيف الدولي وحتى العربي، وعدم توافقها مع متطلبات الأسواق الدولية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها في الفصل الأول تعرفنا على أهمية تنويع الصادرات التي تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع، والتي تساعد أيضا في التغلب على عدم الاستقرار، حيث يتبين لنا أن الصادرات الجزائرية تتركز بشكل كبير على المحروقات التي تجعلها عرضة للازمات الاقتصادية العالمية.

اتضح لنا من خلال دراستنا أن مؤشرات التعقيد الاقتصادي هي فعلا محدودة في التنبؤ بالصادرات المحتملة، على الأقل بالنسبة للدول النامية، هذه الأخيرة التي لا تتمتع معظم صادراتها بميزة نسبية ظاهرة، ما يجعلها غير موجودة ضمن شبكة فضاء المنتج، ومنه لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في التنبؤ بالصادرات المحتملة مستقبلا للبلد.

أما في الفصل الثاني أظهرت الدراسة بان تنافسية الصادرات الوطنية خارج المحروقات لا ترقي إلى المستوى المطلوب وهذا اعتمادا على نتائج ومخرجات قياس المؤشرات المعتمدة في الدراسة، من خلال ارتفاع قيمة مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية واقترابه من الواحد الصحيح، وافتقاد الصادرات للتنويع السلعي طول فترة الدراسة.

وبالتالي لا بد من تحسين نوعية وجودة الصادرات خارج المحروقات وتشجيع المؤسسات والشركات المصدرة ودعم القطاع الخاص في التصدير، والدعم المؤسساتي.

النتائج:

تم التوصل في إطار هذا البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والتي تعتبر إجابة على التساؤلات الفرعية واختبار للفرضيات المطروحة في المقدمة، كما يلي:

– لتنويع الصادرات في بلد ما يقدم فضاء المنتج تحليل للمنتجات الجديدة المحتملة التي يمكن للبلد ان يطور فيها ميزة نسبية بالنظر إلى سلة صادراتها الحالية، حيث يجب أن تكون هذه المنتجات قريبة من المنتجات التي تصدرها بالفعل.

– التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات حتمية ملحة بغية تنويع الإيرادات.

– يحفز التصدير الجهاز الإنتاجي الوطني وينشأ علاقات ترابطية بين العناصر المحلية والأجنبية.

– يؤدي تنويع الصادرات في المنتجات المعقدة الى تحقيق النمو الاقتصادي.

– اعتمدت صادرات الجزائر على النفط بحيث اتسمت بالتركيز السلعي والإقليمي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي بصفة خاصة، لذلك يتواجد في الجزائر عدد قليل جدا من المنتجات على شبكة فضاء المنتج العالمي، فبالرغم من ارتفاع المنتجات المصدرة إلا أن الصادرات ذات الميزة النسبية قليلة.

توصيات واقتراحات البحث

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كالتالي:

- يجب على الجزائر تنويع صادراتها خارج المحروقات، فكلما زاد تطور وتعقيد صادرات أي دولة ينعكس هذا على النمو الاقتصادي للدولة إيجابا.
- ينبغي على الحكومات و المنتجين التعامل مع ترقية و دعم المنتجات القريبة لمنتجات سلة التصدير الحالية و تحديد القيود التي يجب التغلب عليها ك :(1) إصلاح السياسات، (2) تطوير البنية التحتية العمومية ، (3) الاستثمار في التدريب و تخفيض القروض للسماح بظهور الصادرات التنافسية.
- على الاقتصاد الجزائري أن يؤهل من إمكانياته لتنويع قطاع الصادرات.
- يجب الاهتمام بخلق ميزة نسبية من اجل تقييم وتحليل تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري.
- ضرورة إعطاء أهمية كبيرة بالعلم والتكنولوجيا ومراكز البحث لتحقيق تنويع أعلى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المذكرات:

- الاخضر، قاسمي.(2014).اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
- بروك، داودي.(2018).دراسة تحليلية و قياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر ،الفترة من 1967 الى 2014 .اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم جامعة باجي مختار عنابة . الجزائر.
- بن موفق، زروق .(2019).استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص علوم اقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- بوشنافة، رضا(2016).نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصادالسوق2014–1990.أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية. جامعة البليدة، الجزائر.
- علي، عبابة.(2019). تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات. اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في التجارة الدولية و التسويق الدولي، جامعة الجزائر3.
- قشرو، فتيحة .(2017). استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية –دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2014.اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة الدكتور يحيى فارس المدية. الجزائر.
- كمال رزيق، مسدور فارس. (2003). تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد جامعة ورقلة، الجزائر.
- مقران، بهلول. (2011). علاقات الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال 1970–2005.رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

المجلات:

- بلقاسم طراد، حدة رايس.(2021).سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية. المجلد(12)،العدد(1) ص. ص 86.
- حساني رقية، موسى سهام .(2017).الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات الى استراتيجية تنويع الصادرات–بعض التجارب الناجحة: ايران، ماليزيا، اندونيسيا. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد(4)،العدد(2) ص. ص 189–190.
- صالحي سلمى.(2021). تحليل الاداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة من 2005 الى 2019، مجلة مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. المجلد 15 (العدد 01)، ص. ص 2600–6502.
- عمي اميرة، طلبي بدردين. (2022). التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري دراسة حالة، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي. المجلد (19)، العدد (3) ص.ص 80–81.
- فريدة لرقط. (2020). محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الانسانية. المجلد 32 (العدد01)، ص. ص 429–447.
- لحسن عقومة، مراد جنيدي. (2020).قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2019 ،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية . مجلد 08 (العدد 02)، ص.ص526–545.
- محمد رملي، لخضر عدوكة. (2015). الصادرات الغير النفطية و النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية . المجلد(2)، العدد(9) ص.ص 56.
- مزوزي فضيلة ،محمد قويدري.(2020). تقييم و تحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان –هرفندل دراسة تحليلية للفترة(1990–2018).مجلة المعهد للعلوم الاقتصادية . المجلد(23)،العدد (2) ص.ص 304.

ميسيليتي نبيلة ، بن زيدان ياسين.(2019).دراسة تحليلية لفضاء المنتجات الجزائري على اساس نظرية التعقيد الاقتصادي. ملة البشائر الاقتصادية .المجلد(5)، العدد(2) ص .ص 1224.

المؤتمرات:

- صبحي مقار.(2019).اتجاهات مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية خلال الفترة 2011-2018.
- صندوق النقد العربي.(2019).التقرير الاقتصادي العربي الموحد ابو ظبي الامارات العربية المتحدة.
- مزواغي جيلالي، بن ناصر احمد.(2018).موقع الاقتصاد الجزائري في منطقة MENASA من حيث التعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2007-2016. اليوم الدراسي حول: التعقيد الاقتصادي في المناطق MENASA,UEMOA,SAARC,CEMAC، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
- ممدوح، الخطيب. (2014).التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الاول لكلية ادارة الاعمال. الرياض: جامعات دول المجلس التعاون لدول الخليج العربي.

المواقع الالكترونية:

- Atlas of Economic Complexity 2019 .https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/growth-dynamics
- Atlas of Economic Complexity 2019 https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/market-share
- Atlas of Economic Complexity 2019 https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/new-products
- https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/paths

- Cyrielle Gaglio. Op.Cit P.58
- Forum des chefs d'Entreprises. Op.Cit P.39
- R. Hausmann et al, 2010. Op.Cit P.2,.
- http://www.lucianopiertrnero.it/wp-content/uploads/2017/04/EC4U.pdf
- http://www.researchgate.net/figure/A-sample-of-product-space-Source-The-Atlas-of-Economic-Complexity-and-Hausmann-et al_fig5_312589167
- http:// atlas.media.mit.edu/en/

المراجع باللغة الاجنبية:

- C.A. Hidalgo, B .Klinger , A-L Barabasi and R. Hausman . (2007).The product space conditions the development of nations .Science, VOL (317),issue(5837) p 482-487.
- Cyrielle Gaglio. Op.cit. P. 55.
- Finance, A.M. (2016).Economic Diversification in oil-Exporting Arab countries. Manama, Bahrain: the International Monetary Fund.
- Hausman , H.e . (2011).Atlas of Economic Complexity. cambridge : centre of international development , Harvard University.
- Hausmann, Hidalgo et al. The Atlas of Economic Complexity. Op.Cit P.28.
- Marianne Matthee , Win Naude, export diversity and regional growth in a developing country context ,empirical evidence, World institute for development economics research classifical codes:F14 AND R11-United Nation University, August2008,p10.

- OEC. (2010).The Observatory of economic complexity. Retrieved from OECPietronero and Masud Cader. (2017).Economic complexity was presented in a conference dedicated to OECD in Paris.
- Salomon Sa men, Aprimer en export Diversification Key concept , theoretical Underpinning and enprical evidence growth and crisis, unite world bank,Wachington,May,2010,p8 .
- Siegel , R . A. (1991).Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability ?The world Bank.
- Siope V. ,O . M.(2012).Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa . United Nations Economic Commission for Africa DRAFT .
- Suwt Dogruel , Mahmout Takcet ,trade liberalization and export diversification in selected MENA countries, topicsin in middle Eastern and Africa Economies VOL 13,September2001,p17 .

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى واقع تنويع الصادرات الجزائرية بدلالة فضاء المنتجات باعتبار ان التنويع في الصادرات اصبح توسيع لقاعدة الصادرات خاصة في وقتنا الحالي بحيث انه يقاس بالعديد من المؤشرات التي تبين عدد المنتجات التي يصنعها الاقتصاد. ان تطبيق مؤشرات نظرية التعقيد على الاقتصاد الجزائري اظهر عدم امتلاكه لأي امكانيات انتاجية، بحيث قدمت النظرية مفاهيم مهمة حول تأثير تنوع و تعقد الصادرات على تحسين مستوى دخل البلد و نموه مستقبلا، و باعتماد مؤشر نظرية فضاء المنتج على الصادرات ذات الميزة النسبية الظاهرة و المنتجات القريبة التي تطلب معارف انتاجية مماثلة للاستفادة من القدرات الانتاجية الحالية.

و بالتالي فان الجزائر لم تبقى في منأى عما اتجهت اليه مختلف الدول خاصة النامية في الاسراع نحو بناء استراتيجية لترقية و تنويع صادراتها اي ضعف اداءها في الاقتصاد الوطني و تنافسيتها الدولية من حيث تواجدها في الاسواق العالمية .

الكلمات المفتاحية: تنويع الصادرات، التعقيد الاقتصادي، فضاء المنتج، تعقد الصادرات

Abstract:

This study aims at the reality of diversifying Algerian exports in terms of product space, given that diversification in exports has become an expansion of the export base, especially at the present time, so that it is measured by many indicators that show the number of products that the economy manufactures. The application of indicators of complexity theory on the Algerian economy showed that it does not have any Production capabilities, so that the theory provided important concepts about the impact of the diversity and complexity of exports on improving the country's income level and its future growth, and by adopting the product space theory index on exports with apparent comparative advantage and

close products that require similar production knowledge to benefit from the current productive capabilities.

Thus, Algeria did not stay away from what various countries, especially developing countries, have tended to accelerate towards building a strategy to upgrade and diversify its exports, i.e. its weak performance in the national economy and its international competitiveness in terms of its presence in world markets.

Keywords: diversification of exports, economic complexity, product space, export complexity.